جهود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين في متابعة أوضاع حقوق الإنسان خلال جائحة فيروس الكورونا، ودورها في متابعة الإجراءات الاحترازية التي طبقتها مملكة البحرين لمكافحة انتشار فيروس الكورونا (كوفيد-19)

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

يناير - ديسمبر 2020

الخط الساخن: 8000 11 44
الهاتف: 666 111 17 973+
الفاكس: 600 111 17 973+
info@nihr.org.bh
صندوق البريد 10808 - المنامة
مملكة البحرين
www.nihr.org.bh

عند بدء انتشار مرض فيروس الكورونا (كوفيد 19) في العالم، سارعت مملكة البحرين في إنشاء فريق وطني لمكافحة انتشار هذا الفيروس، حيث تم تطبيق عدد من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس الكورونا، وتم العمل على إنشاء عدد من مراكز للعزل الصحي للمصابين بالفيروس، وعدد آخر من مراكز للحجر الصحي للمخالطين لهم.

وتفعيلًا لدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الرقابي في قانون إنشائها، وضمن خطتها لمتابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان خاصة في ظل الظروف الراهنة، فقد قامت المؤسسة بتنفيذ عدد من الأنشطة خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين سواء عبر البيانات الصحفية والتغريدات التي أصدرتها والاجتماعات التي نظمتها والمقابلات التلفزيونية والإذاعية، إضافة إلى الزيارات التي قامت بها إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي؛ وذلك للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها الجهات المعنية لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين، فضلًا عن توزيع استبيانات لمعرفة رأي الأشخاص المحجورين والمعزولين صحيًّا، وأيضا للكادر الطبي والخدمي المتواجد بهذه المراكز.

وينقسم هذا التقرير الى الأقسام التالية:

(1) الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل وسكن العمال:

(2) التغريدات والرسائل التوعوية المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي للمؤسسة

أ- التغريدات (تطبيق تويتر)

ب- الرسائل التوعوية (تطبيق الانستغرام)

ج – المقابلات التلفزيونية والاذاعية (تطبيق الانستغرام واليوتيوب)

(3) التصريحات والبيانات الصحفية

(4) الشكاوى المستلمة والمساعدات القانونية المقدمة

(5) اللقاءات والاجتماعات عن بعد مع الجهات المحلية والخارجية

(6) المشاركة في الفعاليات التدريبية

(7) تنظيم الفعاليات التدريبية المتعلقة بجائحة كورونا

(1)الزيارات الميدانية

- **الوطنية لحقوق الإنسان تناقش خطتها للقيام بزيارات ميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي:**

عقدت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعا عن بعد مع السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، والدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، تم خلاله مناقشة خطة عمل المؤسسة للقيام بزيارات ميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي، ومقابلة الطواقم الطبية وبعض المعزولين والمحجورين، وذلك بهدف التأكد من انه تتم من خلال الإجراءات المتخذة مراعاة الحق في الصحة والرعاية الإنسانية والاطلاع عن قرب على مختلف الخدمات المساندة المقدمة لهم، بما يتناسب مع الاجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

وأكد الجميع خلال الاجتماع على أهمية ضمان مراعاة حقوق الإنسان المختلفة للمعزولين والمحجورين صحيًّا وللعاملين في المراكز وأهمها الحق في الصحة والحق في الحرية الشخصية، مثمنين في ذات الوقت اهتمام الدولة بالحق في الصحة، وما تقوم به الحكومة من جهود كبيرة تهدف لضمان توفير الغذاء والماء، والرعاية الصحية لجميع المواطنين والمقيمين (30 مارس 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/30Mar2020.aspx

- **لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثالث عشر عن بعد:**

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الافتراضي الثالث عشر عن بعد، برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللظي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتوجيه شكرها وتقديرها إلى الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد 19) على الجهود الكبيرة المبذولة المتمثلة بالإجراءات الاحترازية والخدمات الطبية واللوجستية المختلفة المقدمة للجميع في سبيل مكافحة هذه الجائحة، كما تقدمت اللجنة بجزيل الشكر إلى سعادة السيدة فائقة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة ومسؤولو مراكز العزل والعلاج ومراكز الحجر الصحي الاحترازي ولجميع العاملين في القطاع الصحي، وذلك لما يولونه من اهتمام وما يقومون به من جهود متميزة في ظل الظروف الراهنة في مواجهة فيروس كورونا، فضلًا عما أبداه مسؤولو الطواقم الطبية من تعاونٍ في تسهيل وتنسيق مهمة الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء اللجنة إلى مراكز العزلٍ والعلاج ومراكز الحجر الصحي الاحترازي، بالإضافة إلى التعاون المهني والإنساني من قبل الجميع وعلى الأخص المتطوعين الذي يعكس التميز الذي يتعامل به الجميع في هذه الظروف الاستثنائية.

واستكملت اللجنة مناقشاتها بشأن بحث إمكانية قيامها بمواصلة الزيارات الميدانية إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية، في ظل الظروف الراهنة

وفي ظل ما تتخذه تلك المراكز من تدابير وقائية وإجراءات احترازية حفاظًا على صحة وسلامة الجميع والحد من انتشار فيروس كورونا، حيث انتهت اللجنة بالتأكيد على مواصلة قيامها بدورها الرقابي لرصد أوضاع حقوق الإنسان في تلك المراكز بهدف الوقوف على مدى تمتع جميع نزلاء تلك المراكز بحقوقهم الأساسية على أكمل وجه دون أي تمييز في ظل هذه الظروف.

وانتهت اللجنة بمناقشة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمقترح اللجنة حول موضوع إنشاء مكتبة مركزية دائمة بمركز إصلاح وتأهيل النزلاء بمنطقة جو، إذ انتهت اللجنة إلى ضرورة إعداد دراسة حول المقترح تتضمن الآلية التشغيلية وغيرها من الأمور اللوجستية المتعلقة بموضوع إنشاء المكتبة.

وفي نهاية الاجتماع شكر سعادة رئيس اللجنة الأعضاء على جهودهم الكبيرة المبذولة في سبيل حماية حقوق الإنسان بصفة عامة وعلى الأخص في ظل الظروف الاستثنائية الحالية (22 أبريل 2020).

http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/EconomicMeetings/22Apr2020.aspx

- **زيارة مراكز العزل والحجر الصحي:**

بناءً على الدور المناط بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين والوارد في الفقرة (ز) من المادة رقم (12) من قانون رقم (26) لسنة 2014 والتي نصت على أنه من اختصاصات المؤسسة: "القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة، لرصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، أو أي مكان عام آخر يشتبه في أن يكون موقعا لانتهاك حقوق الإنسان"، وتنفيذا للاختصاص الأصيل للجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، فقد قامت اللجنة بزيارة لعدد من مراكز العزل والحجر الصحي التي خصصتها الدولة في مختلف المحافظات لعلاج المصابين بمرض فيروس الكورونا، ومتابعة تطور حالاتهم، وحالات المخالطين لهم، كما أعدت اللجنة استبيانا خاصا للأشخاص تحت العزل والحجر الصحي وآخر للكادر الطبي، وتم إجراء الاستبيان في الفترة من 8 الى 20 أبريل 2020 في مركزين للحجر الصحي وهما مركز سترة، ومركز الحد، وأربعة مراكز للعزل الصحي، وهي مركز قسم الأمراض الوراثية (السكلر) ومركز جد حفص، ومركز كانو (لم ينشر).

وبدأت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق بالمؤسسة زيارات ميدانية إلى مراكز العزل والعلاج والحجر الصحي الاحترازي، ومقابلة الطواقم الطبية والتواصل مع بعض المعزولين والمحجورين للاطلاع عمليًّا على مدى توافر حقوق الإنسان الواجب مراعاتها في مثل هذه الظروف وإجراءات ضمان السلامة والتغذية والنظافة والاطلاع على الرعاية الصحية المقدمة لهم، والخدمات المساندة بما يتناسب مع الإجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

وستستمر اللجنة بإجراء الزيارات الميدانية إلى مواقع مختلفة والالتقاء بالمعنيين للتأكد من تطبيق المعايير المناسبة في هذا الشأن، وتقديم المشورة الصحية والنفسية للمعزولين والمحجور عليهم صحيًّا على نحو يتناسب مع حقوق الإنسان (11 أبريل 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/11Apr2020.aspx

- **التواصل مع العمالة الوافدة:**

تواصلت المؤسسة مع عدد من العمالة الوافدة واطلعت على ظروفهم المعيشية، سواء أكان في مركز العزل والعلاج أو مركز الحجر الصحي الاحترازي، وتم التأكد من ضمان السلامة والنظافة والرعاية الصحية المقدمة لهم حسب المعايير المتبعة، فضلا عن توفير الماء والغذاء المناسب لهم، حيث روعي التنوع في الطعام المقدم، الذي يشمل الوجبات الأساسية والخفيفة ومياه الشرب على مدار الساعة.

وأشادت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خلال متابعتها المباشرة للتدابير التي اتخذتها مملكة البحرين في سبيل توفير البيئة الملائمة للعمالة الوافدة خلال هذا الظرف الاستثنائي، وبالتعامل الإنساني مع جميع المقيمين الذي يُعد جزءًا من ثقافة وأخلاق المجتمع البحريني المبنية على التسامح والتعاون والرحمة بصفة عامة، ومبني على المبادئ والقوانين ذات الصلة بالمواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان بصفة خاصة (19 أبريل 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/19Apr2020.aspx

- **زيارة مركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو:**

وفي ذات السياق، قام فريق المؤسسة بزيارة لمركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو، وتأتي الزيارة هذه المرة للاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان والرعاية الطبية التي تقدم للنزلاء في ظل الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها إدارة المركز ضمن الجهود الوطنية والتدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) في مملكة البحرين، حيث تم الاطلاع على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة في ظل الظروف الراهنة عن قرب والتفاعل مع النزلاء والكادر على حد سواء، وتبين بأنها ترقى إلى مستوى عالي ومهني جدًّا يتناسب ومكانة مملكة البحرين الدولية وإنجازاتها الحقوقية (7 أبريل 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/7Apr2020.aspx

مقطع فيديو حول الزيارة الميدانية لمركز الإصلاح والتأهيل

https://www.instagram.com/p/B-pViScAYIJ/

بعض الصور لزيارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التفقدية لمركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو

https://www.instagram.com/p/B-rdTAXAORM/

https://twitter.com/nihrbh/status/1247496324771086336

- **لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الرابع عشر عن بعد:**

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الرابع عشر عن بعد برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح.

وافتتح رئيس اللجنة الاجتماع بتوجيه الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة على ما بذلوه من جهود كبيرة أثناء زياراتهم وتواصلهم مع المحجورين والمعزولين في مراكز الحجر والعزل التي تمت زيارتها، والكادر الطبي في هذه المراكز، حيث جاءت هذه الزيارة لتؤكد نهج المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق باختصاصها بالزيارات المعلنة وغير المعلنة لمثل هذه الأماكن وعلى الأخص في ظل ظروف جائحة الكورونا (كوفيد 19)، وذلك للتأكد من توافر مختلف حقوق الإنسان الواجب توافرها في مثل هذه الظروف وفقًا للدستور والاتفاقيات والصكوك الدولية.

وقد ناقشت اللجنة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ثم استكملت مناقشاتها حول الآلية المتبعة لمواصلة الزيارات المخصصة لمراكز الإصلاح والتأهيل ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية خلال هذه الفترة الاستثنائية، بهدف الاطلاع على الأوضاع المعيشية والإنسانية والحقوقية للنزلاء في تلك المراكز، والتأكد من مدى تمتعهم بالحقوق الأساسية المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين المحلية والاتفاقيات والصكوك الدولية ذات العلاقة على أكمل وجه دون أي تمييز.

وقد أكدت اللجنة على أهمية استمرار زياراتها لتلك المراكز، والاستماع للنزلاء عبر الاستعانة بوسائل التواصل والاتصال المرئي الحديثة، مراعاة للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والتزامًا بالتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية بشأن التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا، حفاظًا على صحة وسلامة الجميع. وفي ذات الوقت التواصل مع مسؤولي تلك المراكز للوقوف على الأوضاع المختلفة للنزلاء والإجراءات المتخذة بشأن الحلول المناسبة لأي من الملاحظات المرفوعة منهم إن وُجدت في ظل الأوضاع الراهنة.

كما أكدت اللجنة على أهمية العمل على إيجاد آلية مناسبة يتم من خلالها رصد أوضاع العمالة الوافدة في ظل الظروف الاستثنائية الحالية، والتأكد من مدى توافر مختلف الخدمات المقدمة لهم بصفة عامة، سواء من قبل أصحاب الأعمال أو من قبل الجهات المعنية ذات العلاقة وبما يضمن تمتعهم بكافة حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والصكوك الدولية على أكمل وجه.

واختتمت اللجنة اجتماعها بتسليط الضوء على موضوع المحكومين الأجانب الذين شملهم العفو الملكي الصادر من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وأن المؤسسة تتابع باهتمام هذا الموضوع ومن ثم إنهاء إجراءات سفرهم لأوطانهم (28 مايو 2020).

http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/EconomicMeetings/28May2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بزيارة ميدانية لمقر شركة (أسري):**

تفعيلا لدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الرقابي والوارد في قانون إنشائها، وبناء على خطتها لمتابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أماكن سكن العمال وفق الصلاحيات الممنوحة لها، قام وفد من المؤسسة بزيارة ميدانية إلى مقر الشركة العربية لتصليح السفن والهندسة (أسري)، وذلك للوقوف على التدابير الاحترازية المتخذة من قبل الشركة للوقاية من جائحة كورونا (كوفيد 19) بصفة خاصة وللاطلاع على أرض الواقع عن مدى مراعاة حقوق الإنسان المتعارف عليها كالحق في السكن الملائم والحق في الصحة الذي يعد حقا أساسيا للإنسان وتوافر حقوق الإنسان المختلفة بصورة عامة.

وثمنت المؤسسة البرنامج المتكامل الذي أعدته الشركة واعتماد الشفافية والوضوح في نقل المعلومات للوفد، حيث تم الاطلاع على بعض مرافق الشركة كالمطاعم والمركز الطبي ومنطقة سكن العمال، سواء أولئك المنتسبين للشركة أو التابعين للشركات الأخرى المتعاونة معها، وقد تبين بأن الشركة قامت باتخاذ خطوات استباقية مميزة لمكافحة انتشار فيروس الكورونا بين العمال، حيث تم إنشاء غرفة عمليات على مدار الساعة مزودة ببرنامج الكتروني لمتابعة أوضاع العاملين، وقامت باستئجار عدد من الشقق السكنية خارج مبنى الشركة لغرض الحجر الصحي، وإصدار دليل لطرق مكافحة انتشار فيروس الكورونا، وعدد من الملصقات الإرشادية بعدد من اللغات الأجنبية، فضلا عن إجراء الفحوصات الطبية للعاملين بصفة مستمرة، وتقديم الأدوات الوقائية المناسبة، ولوحظ نظافة غرف سكن العمال، وتوفر كافة اجراءات السلامة ومخارج الطوارئ، كما لوحظ تنوع الوجبات الغذائية المقدمة للعمال، حيث أشاد عدد من العمال الذين التقى بهم وفد المؤسسة بمستوى الرعاية والخدمات المختلفة المقدمة لهم بصورة عامة وخلال هذه الجائحة بصفة خاصة (6 سبتمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/6Sep2020.aspx

- **لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثامن عشر عن بعد**

برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللظي، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الثامن عشر عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة مجريات زيارة المتابعة التي اجرتها اللجنة إلى مركز إيواء وإبعاد الرجال الأجانب بالمنطقة الجنوبية (ألبا)، والتي تم خلالها استمرار متابعة أوضاع الأجانب الذين شملهم العفو الملكي الصادر من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، أو من استكمل مدة العقوبة منهم، ومتابعة ما تم مع سفاراتهم وقنصلياتهم لتسهيل إجراءات عودتهم إلى بلدانهم، بالإضافة إلى الوقوف على التدابير الاحترازية المتخذة من قبل المركز بشأن مكافحة جائحة كورونا (كوفيد 19)، ومدى تماشيها مع الإرشادات والتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19). وقد تبين اتباع المركز لتلك الإرشادات والتوجيهات حفاظاً على صحة جميع الموظفين والنزلاء، كما اتضح عدم وجود أي اكتظاظ بالمركز قياسًا بالطاقة الاستيعابية الموجودة، وقد عبر بعض أفراد الجاليات الموجودة عن رضاهم

التام بمستوى المعاملة من قبل المعنيين بالمركز، وكذلك بجودة ونوعية الطعام والخدمات المختلفة المقدمة لهم.

كما استعرضت اللجنة خلال الاجتماع تقرير زيارتها إلى سكن عمال الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، حيث هدفت الزيارة إلى الوقوف على أوضاع حقوق العمالة الوافدة والتأكد من توافر حقوقهم المكفولة لهم بموجب أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

وتدارست اللجنة الطلب المحال لها من رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول النظر في ادعاءات أحد نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بشأن الأوضاع المعيشية في المركز، وانتهت إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة حيث سيتم التواصل مع المعنيين في إدارة المركز المعني للوقوف على صحة تلك الادعاءات، ولاستكمال إجراءات الشكوى المحالة للجنة.

واختتمت اللجنة اجتماعها باعتماد خطط زياراتها المقررة لمراكز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة إلى المستشفيات الخاصة والعامة، ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية للربع الأخير من هذا العام، فضلا عن مناقشة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات (21 سبتمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CFZVVsyMuED/?igshid=1fijfmihvicrh

- **لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها التاسع عشر عن بعد**

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها التاسع عشر عن بعد برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد عبد العزيز الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللظي، حيث افتتحت اللجنة اعمالها بمتابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، لاسيما تلك المتعلقة بتواصل اللجنة المستمر والدائم مع المعنيين في الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل ومسؤولي تلك المراكز بهدف الوقوف على جودة الخدمات الصحية والمعيشية والغذائية المقدمة لنزلاء تلك المراكز، بالإضافة إلى التأكد من تمتع جميع النزلاء والموقوفين بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب القوانين الوطنية ذات العلاقة، والصكوك الدولية والإقليمية المعنية في ذات الشأن وعلى وجه التحديد القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

وفي سياق متصل ناقشت اللجنة مجريات زياراتها التي تمت إلى عدد من الشركات الصناعية الكبرى في البلاد، بهدف التأكد من ضمانات تمتع العمال بحقوق الإنسان المختلفة في أماكن سكنهم وأعمالهم، وأكدت اللجنة على استمرار برنامجها بشأن هذه الزيارات.

واستنادًا على ما نصت عليه الفقرة (ز) من المادة رقم (12) من قانون إنشاء #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان، والمتعلقة بمنح المؤسسة صلاحية القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة لرصد أوضاع حقوق الإنسان، فقد اعتمدت اللجنة خطط زياراتها المقررة لمراكز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة إلى المستشفيات الخاصة والعامة، ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية لشهر نوفمبر القادم (20 أكتوبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CGj3MizM3tv/?igshid=s5lqpgljam24

- **لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها العشرين**

قدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي العشرين برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد عبد العزيز الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللظي، بمقر #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان بضاحية السيف.

وافتتحت اللجنة اجتماعها بمتابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة، وما اتُّخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمتابعة اللجنة لحقوق النزلاء في مؤسسات الإصلاح والتأهيل، والتأكد من ضمان تمتعهم بالحقوق الأساسية، والمكفولة لهم بموجب أحكام القوانين الوطنية، والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وناقشت اللجنة تقارير زياراتها التي قامت بها مؤخرًا إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، وبعض دور الرعاية الصحية والاجتماعية، وعدد من الشراكات الكبرى في المملكة، وذلك بهدف التثبت من مدى تمتع النزلاء أو العمال فيها بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم، وتؤكد اللجنة في هذا الصدد على استمرارها في القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في أي مكان يُشتَبه فيه أن يكون موقعًا لانتهاك حقوق الإنسان ، وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة وفقاً لقانون إنشائها.

كما وتباحثت اللجنة بشأن تحديث الدليل الإرشادي الموحد الخاص بمعايير الزيارات التي تقوم بها إلى المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية بالإضافة إلى رصد بيئة العمل، خاصة بعد الإجراءات والتدابير المستحدثة نتيجة جائحة الكورونا (كوفيد 19)، وذلك بهدف تطوير العمل الحقوقي وتعزيزه وفقاً للمعايير الدولية والوطنية المستحدثة ذات العلاقة، مما سيسهل من عملية رصد أوضاع حقوق الإنسان في مختلف المواقع، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة وكذلك اقتراح أي تعديلات للتشريعات الوطنية المتعلقة بذات الموضوع في حال تطلب الأمر ذلك (23 نوفمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CH7eL50LHQ8/?igshid=15vp1wk78eiaw

- **لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الحادي والعشرين عن بعد**

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الحادي والعشرين عن بعد برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد عبد العزيز الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللظي.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض الكشف المعد من قبل الأمانة العامة والمتضمن أسماء المراكز التي تقدم خدمات الإيواء الدائمة، بالإضافة إلى المراكز التي تقدم خدمات إيواء نهارية فقط، حيث وضعت اللجنة في ضوء ذلك خطط زياراتها المقترحة لشهر ديسمبر الجاري إلى عدد من تلك الدور والمراكز التي تقدم الخدمات الإيوائية بهدف الاطلاع على مدى توافر حقوق الإنسان والخدمات المعيشية المقدمة في تلك المراكز.

واستكمالًا لدراسة اللجنة لتحديث الدليل الإرشادي الموحد الخاص بمعايير الزيارات التي تقوم بها إلى المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية بالإضافة إلى رصد بيئة العمل، خاصة في ظل الإجراءات والتدابير المستحدثة نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)، وذلك بهدف تطوير العمل الحقوقي وتعزيزه وفقاً للمعايير الدولية والوطنية المستحدثة ذات العلاقة، فقد أطلعت اللجنة وتدارست جملة من القوانين والقرارات والأنظمة والأدلة الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالزيارات الميدانية إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، والمستشفيات ودور الرعاية الصحية والاجتماعية، وأماكن سكن العمال، وما يتعلق ببيئة وسلامة محيط أماكن العمل، وذلك تمهيدًا لاستخلاص الأسس العلمية الخاصة بالزيارات الميدانية، وتضمينها في الدليل الموحد للزيارات.

واختتمت اللجنة اجتماعها بمتابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة، وما اتُّخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمتابعة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان موضوع تحسين جودة ونوعية وكمية الأطعمة المقدمة إلى نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل، واستمرار التأكد من ضمان تمتع جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب القوانين الوطنية، والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة (24 ديسمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/EconomicMeetings/24Dec2020.aspx

(2)التغريدات والرسائل التوعوية المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي للمؤسسة

يعتبر الحق في الصحة من أهم حقوق الإنسان التي حرصت جميع المواثيق والصكوك الدولية على إيلائه الاهتمام الكبير، نظرًا لارتباطه الوثيق بحياة الإنسان بصفة عامة وبممارساته وأنشطته اليومية بصورة خاصة، وانعكاس ذلك على الحياة ضمن الأسرة والعائلة والمجتمع.

وقد أولت مملكة البحرين هذا الحق الاهتمام المناسب عبر توفير مختلف الأجهزة والكوادر الطبية المؤهلة، ناهيك عن تقديم العلاجات المناسبة والأدوية الطبية المختلفة.

وفي هذا النطاق تتابع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الاهتمام الكبير بتثقيف المجتمع ونشر الوعي المتعلق بمرض الكورونا (كوفيد - 19)، وتثمن ما تم اتخاذه من خطوات وإجراءات احترازية وقائية من قبل الدولة لمكافحة هذا المرض للحد من انتشاره حفاظًا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، حيث قامت المؤسسة بنشر عدد من التغريدات والرسائل التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والإنجليزية.

أ- التغريدات (تطبيق تويتر):

1. تدعو المؤسسة المواطنين والمقيمين الالتزام بـ التباعد_الاجتماعي، للحد من انتشار فيروس_كورونا (COVID-19) على نحو لا يمس بالكرامة الإنسانية أو تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم.
2. لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من خطر الإصابة بفيروس كورونا (COVID-19) نحث ونتعاون مع الجهات المختصة في مخاطبة هذه الفئة وترجمة الإرشادات الوقائية على نحو يتناسب وطبيعة الإعاقة.
3. تعزيز استمرار التعاون بين وزارة التربية والتعليم وأولياء أمور الطلبة خلال الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19) بهدف استمرار العملية التعليمية.
4. أهمية إيجاد حلول منصفة وعادلة تضمن سير العملية التعليمية خلال الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19) على نحو يراعي فيه هدم التأثير على مستقبل الطلبة التعليمي.
5. أهمية تضافر الجهود المجتمعية لتوعية أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على العناية بأنفسهم بالإرشادات الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا (COVID-19).
6. أهمية إيجاد منظومة متكاملة حول التعليم عن بعد تشمل جميع المراحل الدراسية دون استثناء، وعلى نحو يضمن استمرار تمتع الجميع بالحق في التعليم في مختلف الظروف والأوقات.
7. تدعو المؤسسة إلى توفير حماية خاصة لكبار السن، وذلك بسبب تعرضهم لمخاطر جدية كبيرة في حال الإصابة بفيروس كورونا المستجد (COVID-19)، كما يجب على المسنين وأسرهم بشكل خاص إعادة النظر في عاداتهم الصحية اليومية على نحو يضمن سلامتهم والوقاية من إصابتهم بالفيروس.

8. تؤكد المؤشرات والتقارير العالمية المتخصصة في مجال الرعاية الصحية التزام مملكة البحرين بأعلى المعايير الدولية الخاصة برفع المستوى الصحي للمواطن والمقيم، وهو ما يتماشى مع الاهتمام الكبير الذي توليه مملكة البحرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وبالأخص الهدف الثالث المعني بـ "الصحة الجيدة والرفاه".

9. تدعو المؤسسة إلى ضرورة توعية الأطفال وتعريفهم بشكل بسيط وميسر بكل الإجراءات والتدابير الاحترازية للوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، على نحو يوائم أحكام قانون الطفل رقم (37) لسنة 2012 والذي كفل حق الطفل في نواحي عدة ومنها توفير الرعاية الصحية الملائمة والرعاية الاجتماعية السليمة.

10. لضمان عدم حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من المعلومات الصحية التي توائم إعاقتهم، يجب أن تتضمن استراتيجيات التواصل ترجمة بلغة الإشارة للتصريحات المتلفزة، والمواقع الإلكترونية التي يسهل الاطلاع عليها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة، والخدمات الهاتفية ذات الخيارات النصية للأشخاص الصم أو ذوي صعوبات السمع.

11. إن منع التجمعات لأكثر من خمسة أشخاص في الأماكن العامة ومنع التجمعات بالمنتزهات والسواحل العامة لم يأتِ لتقييد حق الأفراد في التنقل وإنما لتقييد انتشار فيروس كورونا (COVID-19).

12. تدعو المؤسسة أصحاب الأعمال التجارية إلى ضبط الأسعار وتجنب الممارسات الاحتكارية وخاصة السلع الرئيسية في ظل انتشار فيروس كورونا (COVID-19).

13. احرص دائمًا على استقاء الأخبار والمعلومات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد من الحسابات الرسمية للجهات المختصة، وتجنب نقل الإشاعات أو الأخبار الكاذبة التي من شأنها الإضرار بالجهود الوطنية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

14. لا تتردد أبدًا في التواصل مع المؤسسة عبر قنوات الاتصال الإلكترونية الخاصة بها، في حال المساس أو انتهاك أي من حقوقك، لا سيما حقوقك الصحية والمعيشية المتصلة بالوضع الراهن.

15. تدعو المؤسسة إلى ضرورة اتباع المعايير الدولية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، ومتابعة تطبيق جميع الإجراءات المعتمدة لجميع المتواجدين بالحجر الصحي الاحترازي وأماكن العزل والعلاج لاحتواء ومنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19) بما يحفظ صحة وسلامة الجميع.

16. تحيي المؤسسة الطاقم الطبي في مواجهة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وتشكر جهودهم المبذولة وتضحياتهم النبيلة على ما يقومون به من مهمة إنسانية جليلة، وتؤكد على ضرورة توفير الحماية والوقاية لهم ولأسرهم بالشكل المناسب.

17. تحث المؤسسة الأشخاص في الحجر المنزلي على الالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية، وذلك لحمايتهم وحماية ذويهم ومجتمعهم من خطورة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19).

18. في حال رصدك لمخالفة التعليمات الصادرة من الجهات الرسمية بشأن مكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، قم بالتواصل مع الجهات المعنية لاتخاذ الإجراء اللازم، وذلك لحمايتك وحماية من تحب.
19. لا تقم بنشر الشائعات بخصوص فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، بل احرص على أخذ المعلومات الصحية من الجهات الرسمية.
20. لجميع المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين الحق في تلقي العلاج والرعاية الصحية اللازمة.
21. تستمر المؤسسة بتلقي الشكاوى وتقديم المساعدات، عبر مختلف الوسائل الإلكترونية، الخط المجاني (80001144)، البريد الإلكتروني complaints@nihr.org.bh، تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain.
22. يعتبر منع الزيارات لنزلاء مراكز الاحتجاز والتوقيف تدبير احترازي مؤقت، لا يمس من حقوقهم وحقوق ذويهم، مع أهمية زيادة عدد ساعات الاتصال الأسبوعية.
23. لكل مواطن ومقيم الحق في التمتع بالرعاية الصحية، وعلى الدولة حماية الصحة العامة، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج.
24. التباعد الاجتماعي والعزل الذاتي قي يكون صعبًا لبعض فئات الأشخاص ذوي الإعاقة، لذا لابد من رفع وعيهم ووعي ذويهم بوسائل الوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا.
25. اضمن حقك من خلال التواصل مع المؤسسة عبر مختلف الوسائل الإلكترونية، الخط المجاني (80001144)، أو البريد الإلكتروني: complaints@nihr.org.bh، أو تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain.
26. يعتبر توفير الحق في الصحة عاملًا أساسيًّا من عوامل التمتع بمجموعة من الحقوق الأخرى، وتكاتف جميع أفراد المجتمع سوف يساهم في المحافظة على هذه الحقوق من خلال اتباع التوجيهات والتدابير الصادرة من الجهات المعنية.
27. لنسهم في الحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19)، من خلال عدم الخروج من المنزل إلا في الحالات الضرورية، والالتزام بعد حضور التجمعات العامة، حماية لحقوق الجميع.
28. رصدت رئيسة #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان عبر حسابها الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، ادعاءات حول تعرض احد النزلاء (م.ج.ط) لمشاكل في الأسنان وعدم توفير العلاج له، وعلى إثر ذلك، تواصلت المؤسسة مع إدارة مركز إصلاح وتأهيل النزلاء، وتم التأكد من الطبيب المناوب فيما يخص الحالة الصحية للنزيل، حيث تمت الإفادة من قبل الشئون الصحية في المركز بأنه في تاريخ 25 و26 و27 من أكتوبر 2020 حضر النزيل إلى العيادة و تم معاينته من قبل طبيب الأسنان في المركز وتم صرف العلاج اللازم له. ويمكن لذوي النزيل التواصل المباشر مع المؤسسة عبر الخط الساخن المجاني (80001144).
29. رصدت رئيسة #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان عبر حسابها الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي (توتير) ادعاءات حول عدم توفير العلاج للنزيل (هـ . أ) وهو مصاب

في الركبة. وعليه تدعو المؤسسة ذوي النزيل للتواصل المباشر معها عبر الخط الساخن المجاني (80001144) وتزويدها ببياناته.

30. رصدت #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان ما يتم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي من ادعاءات حول نقل النزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل من مبنى (4) إلى مبنى (21)، ومصادرة بعض مقتنياتهم وأغراضهم الشخصية، ومن خلال موقعها الحقوقي، ومن منطلق مسؤوليتها الرقابية، تواصلت المؤسسة – بناء على صلاحياتها الواسعة - على الفور مع المعنيين في مركز الإصلاح والتأهيل، وتبين بأن المقتنيات التي تمت مصادرتها تعتبر من الممنوعات وتحظر لوائح المركز الاحتفاظ بها، مع التأكيد على حق جميع النزلاء في الاحتفاظ بمقتنياتهم الشخصية متى كانت متوافقة مع النظام الداخلي للمركز، كما تؤكد المؤسسة بأن تجهيز عدد من المباني الحديثة بما يتوافق مع المعايير الدولية ونقل النزلاء لها، من شأنه تلبية احتياجات النزلاء المتعددة، وتوفر لهم البيئة الصحية التي تعد من أحد أهم الحقوق التي أشارت إليها التشريعات الوطنية والصكوك الدولية ذات العلاقة، وتستقبل المؤسسة الشكاوى وتقدم المساعدات القانونية عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني: nihr.org.bh.

31. في إطار سعي #المؤسسة_الوطنية_لحقوق الإنسان المستمر لدعم وحماية حقوق الإنسان، قام عدد من أعضاء مجلس المفوضين بالمؤسسة بزيارة إلى سكن عمال شركة ناس بمنطقة العكر، وذلك للاطلاع على حقوق العمال بها، حيث اطلع وفد المؤسسة على الخدمات التي توفرها الشركة للعمال، والهادفة الى الحفاظ على صحتهم وسلامتهم، والتأكد من التدابير الاحترازية المتخذة لمنع انتشار فيروس الكورونا، كما قام وفد المؤسسة بجولة ميدانية في جميع مرافق الشركة، واطلع بشكل خاص على الغرف والمطبخ والمطعم، وغرفة التمريض والترفيه، وخلال الزيارة قابل وفد المؤسسة عدد من عمال الشركة، وتعرف على آرائهم المتعلقة بمختلف الخدمات التي تقدمها لهم الشركة، حيث تم تسجيل عدد من الملاحظات والتي سيتم افادة الشركة بها.

32. رصدت #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان بأسف بالغ الخبر المتداول على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن واقعة وفاة ثلاثة من عمال الصرف الصحي اختناقًا أثناء قيامهم بأعمال الصيانة لأحد المجاري بمنطقة بني جمرة، وإنقاذ عامل رابع ونقله إلى المستشفى، وتتقدم المؤسسة بخالص التعازي والمواساة لأسر وأصدقاء وزملاء المتوفين، داعية المولى العلي القدير أن يلهم أهاليهم وذويهم الصبر والسلوان، وأن يمن على المصاب بالشفاء العاجل، وتشيد المؤسسة بجهود الدفاع المدني، والتي تكللت بإنقاذ أحد العمال من موقع الحادث، وتؤكد على أهمية الاهتمام بالحق في السلامة أثناء تأدية الأعمال، خاصة تلك التي تتطلب توفير الحماية والوقاية من المخاطر المهنية سواء في القطاع العام أو الخاص، منوهة في الوقت ذاته استمرارها في متابعة ما تؤول إليه نتائج التحقيق في الواقعة والإجراءات المتخذة إزاء واقعة الوفاة، وتستقبل المؤسسة الشكاوى وتقدم المساعدات القانونية عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني: nihr.org.bh.

33. رصدت رئيسة #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان عبر حسابها الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي (توتير) ادعاءات حول ارتفاع تعرفة الاتصالات من مركز الإصلاح والتأهيل، وقد سبق للمؤسسة نشر تغريدة عن عدم وجود أي تغيير في تعرفة الاتصالات

المحلية بمركز الإصلاح والتأهيل، حيث تم التأكد مباشرة من شركة الاتصال المعنية بذلك، وتبين أن ادعاءات ارتفاع التكلفة إلى 70 فلسا للدقيقة لا أساس لها من الصحة، وتنوه المؤسسة بأن حق النزيل في التواصل مع العالم الخارجي مكفول في النظام الداخلي لإدارة المركز، وفقا لما تنص عليه الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية، والمؤسسة على اطلاع دائم بأوضاع النزلاء في هذا الشأن من خلال الزيارات الميدانية المستمرة التي تقوم بها، وتستقبل المؤسسة الشكاوى وتقدم المساعدة القانونية عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، وعبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو من خلال موقعها الإلكتروني: nihr.org.bh.

34. ضمن إطار دورها في تلقي الشكاوى وتقديم المساعدات القانونية، تلقت #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان طلبا من قبل سيدة بحرينية حاضنة لأبنائها من طليقها غير البحريني والمقيم خارج المملكة، لمساعدتها باستكمال الإجراءات القانونية لدى الجهات المختصة - والتي يشترط لإتمامها حضور طليقها - حتى تتمكن من الحصول على الدعم الذي توفره المملكة في خدمات الكهرباء والماء، ومن خلال موقعها الحقوقي، ومن منطلق إنساني بحت، تواصلت المؤسسة مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (@igabahrain)لإيجاد الحل المناسب، حيث أبدت الهيئة تعاونا كبيرا ومسؤولا، ادى الى تكلل جهود الطرفين بالنجاح، وتثمن المؤسسة جهود هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وتثني على سرعة استجابتهم وتعاونهم البناء، وهو ما يعكس مدى اهتمام الهيئة وحرصها على حماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين،وتؤكد المؤسسة استمرارها في التعاون البناء مع الجميع في #مملكة #البحرين، ومواصلتها لنهجها الثابت في العمل على حماية وتعزيز #حقوق الإنسان.

35. نشرت #المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبر حسابها في توتير في وقت سابق حول ما تم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي من ادعاءات بشأن عدم جودة الأطعمة المقدمة للنزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل (سجن جو)، أجرت المؤسسة على إثرها زيارة إلى المركز لمعاينة الأطعمة، تخللها الالتقاء بمجموعة من ممثلي العنابر والوقوف على طلباتهم، أعقبها تواصل المعنيين في وزارة الداخلية مع المؤسسة، حيث أبدوا تعاونا ملحوظا ومسؤولا، منوهين بقيامهم بمتابعة تحسين جودة الأطعمة المقدمة للنزلاء مع الموردين والجهات المختصة، وصولا لتحقيق نتيجة مرضية لجميع الأطراف، واستكمالا لدورها في متابعة تطوّر الموضوع، قامت المؤسسة بزيارة ميدانية أخرى يوم أمس خلال فترة تقديم الوجبة الرئيسية للوقوف على نتائج الزيارة السابقة، ومعاينة الأطعمة للتأكد من معالجة الوضع، وصولا لتأمين البيئة الصحية للنزلاء وتوفير الغذاء الصحي المناسب، وقد لاحظت المؤسسة تحسن نوعية الأطعمة المقدمة وجودتها، وتغيير طريقة حفظ الأطعمة وتقديمها بما لا يعرضها للتلف، فضلا عن زيادة الكمية المخصصة من الطعام لكل نزيل، وتوفير الوجبات الصحية الخاصة، بالشكل المناسب للنزلاء، وفي نفس اليوم، التقت المؤسسة مع عدد من النزلاء لاستطلاع آرائهم وملاحظاتهم حول التغيير في نوعية ونظام الوجبات، حيث أبدوا استحسانهم ورضاهم عن مستوى الأطعمة المقدمة عما كان عليه الوضع في السابق، وتثني المؤسسة على جهود المعنيين في وزارة الداخلية، مثمنه سرعة استجابتهم وتعاونهم البناء، وهو ما يعكس مدى اهتمامهم ومصداقيتهم وحرصهم على حماية حقوق النزلاء بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتؤكد المؤسسة استمرارها

في التعاون البناء مع الجميع في #مملكة_البحرين، ومواصلتها لنهجها الثابت في العمل على حماية وتعزيز #حقوق_الإنسان.

36. تشيد #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان بالقرار الذي أصدره سعادة #النائب_العام بإنشاء مكتب حماية المجني عليهم والشهود والذي يأتي في إطار تطبيق قانون الإجراءات الجنائية المتضمن وضع إجراءات وتدابير الحماية من المخاطر التي قد تحيق بالمجني عليهم أو الشهود أو من يدلي بمعلومات في الدعوى تعتبر المؤسسة هذه الخطوة هامة في تنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحماية سواء بالوسائل القانونية أو مما يتبين للمحقق من ظروف تدعو إلى فرضها والتي تهدف الى حفظ حقوق المجني عليهم والشهود وممن يدلون بالمعلومات، اضافة إلى توفير الظروف الآمنة للإدلاء بالشهادة وتقديم المعلومات المطلوبة في مراحل التحقيق والمحاكمة.

37. رصدت #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان ما يتم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي من ادعاءات حول عدم توفير الدعامات المطاطية لعكاز النزيل (ع.أ) من قبل إدارة مركز الإصلاح والتأهيل، ومن منطلق واجبها الحقوقي، ومسؤوليتها الرقابية، قامت المؤسسة بالتواصل مع المعنيين في مركز الإصلاح والتأهيل، وتبين بأنه رغم وجود شخص معني في العنابر يتابع الأوضاع الصحية للنزلاء وطلباتهم، إلا ان النزيل المذكور لم يطلب أي شيء من إدارة المركز بهذا الشأن، وإن فور تواصل المؤسسة ورصد إدارة المركز بدأت إجراءات توفير بديل للدعامات المطاطية للنزيل. وتدعو المؤسسة النزلاء الى التقدم بطلبات المساعدة لإدارة المركز لتقديم الخدمات اللازمة لهم بصورة مباشرة، مؤكدة المؤسسة استمرارها في التعاون البناء مع الجميع ومواصلتها لنهجها الثابت في العمل على حماية وتعزيز #حقوق الإنسان.

38. رصدت #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان ما يتم تداوله من ادعاءات متكررة عبر بعض مواقع التواصل الاجتماعي حول عدم تلقي أحد النزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل (أ.ع.أ) للعلاج والرعاية الصحية، وتود المؤسسة أن تبين بأنها قد نشرت تغريده بتاريخ 22 يناير، وآخرى بتاريخ 13 فبراير 2020، حول ذات الادعاء، كما وقامت المؤسسة بالتواصل الفوري مع المعنيين في مركز الإصلاح والتأهيل، وجاء الرد متضمنا بأنه تم عرض النزيل على عيادة المركز بتاريخ 26 نوفمبر 2020 وكان لديه ألم وانتفاخ في القدم، وتم صرف مسكنات للنزيل وتحويله إلى قسم الأشعة، وتم إجراء الأشعة بتاريخ 29 نوفمبر 2020 وتبين في نتيجة الأشعة بأنه لا يوجد لدى النزيل أي إصابة، وتؤكد المؤسسة على أهمية اللجوء إلى القنوات الرسمية صاحبة الاختصاص في مثل هذه الادعاءات، وعدم تداول المعلومات غير الموثوقة وإثارة الرأي العام، وتستقبل المؤسسة الشكاوى وتقدم المساعدات القانونية عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، أو عبر تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني: http://nihr.org.bh .

39. في إطار سعي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المستمر لدعم وحماية حقوق الإنسان، قام عدد من اعضاء مجلس مفوضيها بزيارة تفقدية الى مركز إيعاد النساء الأجنبيات في منطقة الحد وذلك للوقوف على الاجراءات الاحترازية المتخذة في ظل جائحة كورونا، وقد تم الاطلاع خلال الزيارة على الخطوات الوقائية التي قامت بها إدارة المركز فيما يتعلق بإجراءات الاحتجاز والفحص الطبي والوقاية الى حين تنفيذ حكم الابعاد، وذلك من أجل سلامة النزيلات وفق الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا، وتبين بأنهُ لم يتم تنفيذ حكم الابعاد على بعض النزيلات نظرا لاغلاق المطارات في بلدانهن وتعذر التنقل

بسبب الجائحة، ويتم توفير كافة احتياجاتهن الضرورية والصحية والوقائية لحين تنفيذ الابعاد، وتمت مقابلة عدد من نزيلات المركز، وتم الاستماع الى آرائهن المتعلقة بخدمات المركز، حيث أعربوا عن ارتياحهن للإجراءات المتخذة والتسهيلات المقدمة لهن، كما تمت مقابلة القائمين على المركز الذي قدموا بدورهم شرحا عن كل ما يقدمه المركز للحفاظ على حقوق النزيلات من خلال الالتزام التام بمعايير معاملة النزلاء، وتبدي المؤسسة ارتياحها من التزام الجهات المعنية بالمعايير المناسبة لمعاملة النزلاء والنزيلات، وتؤكد استمرارها بالزيارات الميدانية الى مرافق أخرى وذلك ضمن عدة زيارات مقررة في مطلع العام القادم

نموذج لتغريدات المؤسسة المنشورة في 2 يونيو 2020

https://twitter.com/nihrbh/status/1267750615188484096?s=21

ب- الرسائل التوعوية (تطبيق الانستغرام)

- تم نشر مقاطع فيديو للمشاركة في الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا # فريق البحرين، وهي كالتالي:

مقطع فيديو لمشاركة سعادة رئيسة المؤسسة في الحملة الوطنية – 16 مارس 2020

https://www.instagram.com/p/B9y8d20gZYk/
https://twitter.com/nihrbh/status/1239544061993902085

مقطع فيديو لمشاركة سعادة نائب رئيس المؤسسة في الحملة الوطنية – 16 مارس 2020

https://www.instagram.com/p/B9y8ixkgI0d/
https://twitter.com/nihrbh/status/1239544185767833601

ج - المقابلات التلفزيونية والإذاعية (تطبيق الإنستغرام واليوتيوب)

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في عدد من اللقاءات التلفزيونية والإذاعية، وذلك في سبيل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر الوعي بالدور المنوط بالمؤسسة للمساهمة في الحد من انتشار فيروس كورونا بالتعاون مع جميع فئات المجتمع، وأهم هذه المقابلات هي كالتالي:

مقطع فيديو لمشاركة الدكتور بدر عضو مجلس المفوضين في برنامج مجتمع واعي – 1 أبريل 2020

https://www.instagram.com/p/B-b0LuIgAo6/

https://twitter.com/nihrbh/status/1245296061624827904

مقطع فيديو لمشاركة سعادة الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في برنامج مجتمع واعي على تلفزيون البحرين حول الزيارة التي قام بها فريق المؤسسة لمركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو – 6 أبريل 2020

https://www.instagram.com/p/B-pSYA7AWdi/

مقطع فيديو لتصريح السيد خالد الشاعر حول الزيارة الميدانية لمركز الإصلاح والتأهيل – 6 أبريل 2020

https://www.instagram.com/p/B-pU9JNgBpN/

مقطع فيديو لتصريح الدكتور مال الله الحمادي حول الزيارة الميدانية لمركز الإصلاح والتأهيل – 6 أبريل 2020

https://www.instagram.com/p/B-pVSsrgbpX/

مقطع فيديو لمداخلة الدكتور مال الله الحمادي على تلفزيون البحرين – 31 مايو 2020

https://www.instagram.com/p/CA2qEUFl-1h/

مقطع فيديو لمداخلة سعادة الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في برنامج مجتمع واعي – 3 يونيو 2020

https://www.instagram.com/p/CA-LfgbF8K2/

مقطع فيديو لمشاركة السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة في برنامج "مجتمع واعي" حول الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لحماية الإنسان وصون حقوقه خلال جائحة كورونا - 10 يونيو 2020

https://www.instagram.com/tv/CBPq5hTFhTy/?igshid=ogxp7lgx0sew

Part of Bahrain TV's interview with Ms. Maria Khoury, Chairperson of National Institution for Human Rights (NIHR).- 20 December 2020

https://www.instagram.com/tv/CJBKpkzDkxX/?igshid=15tyxewrmu1xj

(3) التصريحات والبيانات الصحفية

إعمالًا لاختصاصات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام والحق في الصحة بشكل خاص، فقد شرعت المؤسسة منذ بدء انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) بمملكة البحرين في إعداد البيانات ونشر التصريحات الصحفية ذات الصلة، وذلك للمساهمة في زيادة وعي المواطنين والمقيمين بهذا الفيروس وللتأكيد على الاستعداد التام للوقوف جنبًا إلى جنب مع العالم أجمعه في ظل الظروف الراهنة، حيث تم إصدار التالي:

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة تخصيص 14 من مايو يومًا للدعاء والصلاة:**

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بترحيب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بدعوة اللجنة العليا للأخوة الإنسانية بتخصيص 14 من مايو يوما للدعاء والصلاة، وذلك من أجل التضامن الإنساني في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19)، حيث تتوحد البشرية وتجتمع باختلاف الأديان والطوائف والأعراق المختلفة للدعاء والصلاة والصوم وفعل الخيرات من أجل أن يرفع الله عز وجل هذا الفيروس عن العالم.

وترى المؤسسة بأن هذا الترحيب السامي جاء مؤكدا لما قاله صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، لدى زيارته لغرفة العمليات التابعة للفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد 19) خلال شهر فبراير الماضي "إن العالم اليوم يواجه تحديات متصاعدة لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19) والذي لا يفرق بين عرق أو دين أو أي انتماء فكري أو اجتماعي أو طائفة، وهو ما يستوجب تضافر الجهود لمكافحته والتصدي له بما يحفظ صحة وسلامة الجميع".

كما ترى المؤسسة مشاركة مملكة البحرين في هذا اليوم نابعة من إيمانها الكامل قيادة وشعب بأهمية ترسيخ الحريات الدينية وعدم المساس بها، وأهمية التضامن والتكاتف من قبل الجميع على اختلاف أديانهم وطوائفهم من أجل نشر قيم السلام والمحبة والتمتع بثمار الأخوة الإنسانية.

وبهذه المناسبة، تؤكد المؤسسة أن مشاركة العالم أجمع للدعاء والصلاة في هذا اليوم من أجل أن يرفع عنا الله عز وجلّ هذا الفيروس، له قيمة كبيرة في بث الطمأنينة وراحة البال في نفوس الجميع، متضرعين لله سبحانه وتعالى من خلال الصلاة والدعاء أن يحفظ الله البشرية جمعاء، وحفظ الله البحرين قيادة وشعبًا.

http://www.nihr.org.bh/administrator/MediaHandler/GenericHandler/documents/Statements/2020/14May2020.pdf

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم الصحة العالمي:**

بمناسبة يوم الصحة العالمي، تحتفي دول العالم في السابع من أبريل من كل عام بهذا اليوم إحياءً لذكرى تأسيس منظمة الصحة العالمية في عام 1948، حيث سمّي شعار هذا العام "السنة الدولية للممرضة والقابلة"، وذلك لتسليط الضوء على الدور الكبير الذي تؤديه الممرضات والقابلات في تقديم الرعاية الصحية، حيث تدعو منظمة الصحة العالمية إلى تعزيز قدرات القوى العاملة في مجالي التمريض والقبالة، وذلك بهدف تحفيزهم ودعم ما يقمن به من جهود كبيرة في المجال الصحي حول العالم.

بمناسبة يوم الصحة العالمي، تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بما وصلت إليه مملكة البحرين من مراكز مرموقة في مجال تقديم الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وتثني المؤسسة على الدور الجوهري الذي تقوم به الكوادر الطبية والتمريضية البحرينية في تقديم الخدمات الصحية للمرضى.

بمناسبة يوم الصحة العالمي، تنوه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بإشادة منظمة الصحة العالمية مؤخرًا بالطواقم الطبية البحرينية وعلى رأسهم الممرضين والممرضات باعتبارهم خط الدفاع الأول في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد 19)، وذلك لما يملكونه من كفاءة ومؤهلات عالية، فهم يعملون بكل جد وإخلاص تجاه تطبيق كافة الإرشادات والإجراءات طبقا للمعايير الدولية المعتمدة من قبل المنظمة.

بمناسبة يوم الصحة العالمي، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل عن كثب مع العاملين في القطاع الصحي خصوصًا في ظل الظروف الراهنة من انتشار فيروس كورونا المستجد

(كوفيد 19) من خلال القيام بالرصد وتنظيم الزيارات الميدانية، وتوعية المجتمع، وذلك لضمان تمتع الجميع بحقوقهم وبما يتناسب مع الإجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

https://www.instagram.com/p/B-rB1i0gajN/?igshid=18fqand6vie1t

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد:**

بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، يتم إحياء هذا اليوم في 2 أبريل من كل عام للتأكيد على جميع الدول التزامها بقيم المساواة والإنصاف والادماج للأشخاص المصابين بالتوحد، والعمل على ضمان حصول هذه الفئة على الأدوات اللازمة للتمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، تثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عاليًا التوجيهات الملكية السامية بشأن تطبيق نظام العمل من المنزل للأم العاملة في ظل الجهود الوطنية للتصدي ولمنع انتشار فيروس كورونا، والتي راعت الجانب الإنساني من خلال تواجد الأم في الفترة الصباحية لمراعاة أبنائها وخاصة الأم التي تقوم برعاية أبنائها من ذوي الإعاقة.

بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تزويد فئة مرضى التوحد بالتوجيه والدعم اللازمين، وحمايتهم في ظل ما يشهده العالم من انتشار فيروس كورونا المستمر، الذي يستدعي التباعد الاجتماعي والعزل الذاتي، حيث أن تلك الإجراءات مستحيلة التنفيذ بالنسبة إلى من يعتمد على دعم الآخرين عند تناول الطعام وارتداء الملابس والاستحمام.

بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، تؤكد المؤسسة مواصلة جهودها مع جميع الشركاء والجهات المعنية محليًّا وإقليميًّا من أجل توفير أكبر دعم ممكن لمرضى التوحد طوال فترة جائحة كورونا كي يبقوا آمنين، ولضمان ممارسة كافة حقوقهم دون أي تمييز.

https://www.instagram.com/p/B-eASTmgJc5/?igshid=sxc32niq5sfl

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية:**

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية يحتفل العالم في الخامس عشر من سبتمبر من كل عام بهذا اليوم، وذلك لتعلق الديمقراطية في جوهرها بالناس، وهي تقوم على الشمول والمساواة في المعاملة والمشاركة.

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، حددت الأمم المتحدة موضوع "الديمقراطية في إطار كوفيد - 19" عنوانًا لحملتها لهذا العام، ففي الوقت الذي يواجه فيه العالم جائحة كورونا، تغدو للديمقراطية أهمية حاسمة في ضمان التدفق الحر للمعلومات والمشاركة في صنع القرار والمساءلة عند التصدي للجائحة.

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، تعرب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن تقديرها الكبير لحرص مملكة البحرين على ممارسة الديمقراطية في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم كحق أصيل كفله الدستور والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل على متابعة ورصد مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية قيم الديمقراطية.

https://www.instagram.com/p/CFMgZVfsych/?igshid=1cv1dqp0ivk7j

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للمسنين:**

بمناسبة اليوم الدولي للمسنين، تحتفي دول العالم بهذا اليوم في الأول من أكتوبر من كل عام انطلاقا من الحرص العالمي على الالتزام بتوفير جميع الحقوق والخدمات لهذه الفئة من المجتمع صونا لكرامتهم وضمانًا لحصولهم على العيش الكريم.

بمناسبة اليوم الدولي للمسنين، تم الاعتراف بهذا العام كـ "السنة الدولية لكادر التمريض والقبالة"، وسيسلط اليوم العالمي لكبار السن 2020 الضوء على دور القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية في المساهمة في صحة كبار السن.

بمناسبة اليوم الدولي للمسنين، تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بكافة الخدمات التي وفرتها مملكة البحرين للمسنين بما يكفل لهم الاندماج الكامل في جميع أنشطة وبرامج المجتمع بشكل عام، ووضعت - في ظل ما يشهده العالم من ظروف استثنائية لتفشي فيروس كورونا (كوفيد - 19) - صحة المواطنين والمقيمين جيمعًا ضمن الأولوية القصوى وبخاصة فئة كبار السن، باعتبارهم الفئة الأكثر تأثرًا في هذه الجائحة ليس على المستوى الصحي فقط وإنما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أيضًا.

بمناسبة اليوم الدولي للمسنين، تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان دول العالم للتضامن والتكاتف تجاه المزيد من العمل والسعي نحو الارتقاء بالخدمات المقدمة لهذه الفئة العزيزة تقديرًا لدورها وتعزيزًا لمكانتها في المجتمع بعد أن قدمت الكثير في مسيرة نهضة وبناء المجتمع وتربية الأجيال.

https://www.instagram.com/p/CFy7uKgsMEF/?igshid=1kro3h6637mti

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم الأمم المتحدة:**

بمناسبة يوم الأمم المتحدة، تحيي دول العالم هذا اليوم الذي يصادف 24 أكتوبر من كل عام، باعتباره وثيقة شاملة لجميع القيم الإنسانية ومبادئ السلام، ولتسليط الضوء على المُثل الدائمة المكرسة به، وللتأكيد على أهمية الأهداف التي تعمل من أجلها الأمم المتحدة.

بمناسبة يوم الأمم المتحدة، يأتي الاحتفال هذا العام متزامنا مع الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وميثاقها التأسيسي، وفي ظل ما يشهده العالم من أزمة صحية عالمية

غير مسبوقة بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتي تتطلب التعاون والتكاتف بين الجميع، وهو ما سيصنع فرصًا داعمة للتغيير والتحول الإيجابي في المستقبل القريب.

بمناسبة يوم الأمم المتحدة، تثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مواقف مملكة البحرين ودعمها التام لتعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة وجميع أجهزتها انطلاقًا من الرؤية الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، والتي تؤكد على أهمية التعاون الوثيق بين جميع دول العالم للوصول إلى عالم يسوده الأمن والاستقرار والسلام.

بمناسبة يوم الأمم المتحدة، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على تعاونها التام مع جميع أجهزة الأمم المتحدة وآلياتها، وتدعو الجميع إلى أهمية العمل والتضامن وهو ما سيكون له الأثر البالغ في التصدي لجميع الأزمات والتحديات والأوبئة، حيث أن تضافر جهود الجميع سيسهم في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030 المعني بـ "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف".

https://www.instagram.com/p/CGuQTBmMf3T/?igshid=i6pp44b5t7vj

- **بيان ذكرى إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين:**

في 10 نوفمبر 2009 أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، أمره الملكي بإنشاء المؤسسة، ثم أصدر جلالته القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشائها ومنحها الاختصاصات والصلاحيات المتوافقة مع مبادئ باريس المعنية بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومن ثم تعديله بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 تعزيزا لعمل المؤسسة ومنحها مزيدًا من الاستقلالية القانونية والمالية والإدارية.

خلال الإحدى عشرة سنة الماضية، عمدت المؤسسة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ودعمه، وساهمت في نشر قيم الوعي والسلام في المجتمع بشكل فعّال عبر تبنيها لعدد من الاستراتيجيات وخطط العمل، حيث نفذت ما يقارب 500 فعالية لأكثر من 11000 مستفيد من مختلف فئات المجتمع، كما قدمت أكثر من 100 رأي استشاري ومقترح حول عدد من التشريعات الوطنيّة للسلطات الثلاث بالدولة، وتلقت أكثر من 800 شكوى وقدمت حوالي 2000 مساعدة قانونية، وتعاملت مع أكثر 4000 حالة عبر الخط الساخن.

عملت المؤسسة بحرية وحيادية تامة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، بما يتلاءم مع الاختصاصات المنوطة بها ونطاق عملها، وذلك من خلال تلقيها الشكاوى وتقديمها المساعدات القانونية، فضلا عن قيامها بالرصد وحضور جلسات المحاكمات للتأكد من ضمانات المحاكمة العادلة، والقيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة لمراكز الإصلاح والتأهيل ودور الرعاية الصحية والتعليمية، وسكن العمال، إضافة إلى مراكز الحجر والعزل الصحي، ومتابعة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس الكورونا، والتأكد من توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تؤكد المؤسسة على التزامها التام بمواصلة عملها بكل جهد وإخلاص لمراقبة حقوق الإنسان ومتابعة مدى الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي وقعت عليها مملكة البحرين، متطلعة لاستمرار التعاون مع جميع أطراف المجتمع لضمان استمرارية

الارتقاء بالعمل الحقوقي في مملكة البحرين لتظل المملكة دومًا في مصاف الدول المتقدمة التي تقدم نموذجًا حقوقيًا فريدًا يحتذى به.

https://www.instagram.com/p/CHaCqY6LlGO/?igshid=urr6s3hvoz0m

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للطفل:**

بمناسبة اليوم العالمي للطفل، الذي يصادف العشرين من نوفمبر من كل عام، تحتفي دول العالم بما فيها مملكة البحرين بهذا اليوم، وذلك لتذكير الجميع بأهمية حماية حقوق الطفل كونه النواة الأولى في بناء المجتمع، ويحتاج إلى حماية تتطلب منحه حقوقًا خاصة إلى جانب الحقوق الأخرى التي يشترك فيها مع غيره من البالغين.

بمناسبة اليوم العالمي للطفل، جددت منظمة الأمم المتحدة دعوتها للعالم أجمع ضرورة الالتزام ببنود الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، وأكدت على أهمية مساهمة الجميع في بلورة هذه الحقوق وجعلها واقع ملموس على أرض الواقع لضمان الالتزام بممارستها دون أي تمييز.

بمناسبة اليوم العالمي للطفل، تثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الجهود الوطنية المبذولة من قبل الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا والتي كان لها بالغ الأثر في حماية حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص، وبالأخص فيما يتعلق بحقه في التعليم والصحة والسلامة النفسية والجسدية في ظل ما يشهده العالم من ظروف استثنائية.

بمناسبة اليوم العالمي للطفل، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل على متابعة ورصد مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية حقوق الطفل، وتدعو في ذات الوقت الجميع إلى ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية لدعم حقوق الطفل، مواصلة الجهود للمساهمة في بناء بيئة مناسبة وملائمة لجميع الأطفال في العالم (20 نوفمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CHz1WPmLD-_/?igshid=1lilvxlt9bf32

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة:**

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يصادف الخامس والعشرون من نوفمبر من كل عام، تحتفل دول العالم بما فيهم مملكة البحرين بهذا اليوم، وذلك تأكيدًا على أهمية المحافظة على حقوق المرأة وحمايتها من العنف والأذى الذي قد يلحق بها. حيث يعتبر هذا اليوم بمثابة النداء الذي يوجه للعالم بأسرة لحماية المرأة وصون كرامتها باعتبارها نصفًا للمجتمع.

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، أكدت الأمم المتحدة على وضع حد للعنف ضد المرأة، وتمكينها في المجتمع ومنحها جميع حقوقها، ومساواتها بالرجل في جميع الميادين، ودعت كافة الجهات الحكومية الى التعاون لوضع استراتيجيات محكمة للقضاء على العنف ضد المرأة وتوجيه الحكومات للالتزام بالتطبيق العملي للتصدي لهذا العنف.

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، تثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حرص مملكة البحرين على حماية المرأة وصون حقوقها من خلال الجهود الدؤوبة التي يبذلها

المجلس الأعلى للمرأة للوقاية من العنف الموجه للمرأة في إطار الأسرة، ومعالجة مظاهره في المجتمع البحريني، عبر البرامج اللازمة للوقاية والعلاج وتوفير الأطر القانونية والخدمية الملائمة.

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل على متابعة ورصد مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة، داعية في ذات الوقت كافة الجهات الرسمية والأهلية للقيام بالدور المنوط بها في مكافحة العنف ضد المرأة، والتصدي لكل ما يسبب الإهانة لكرامتها أو سلب لحقوقها.

https://www.instagram.com/p/CIAgXrfrpfO/?igshid=1eyloz5qte7rt

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم المرأة البحرينية:**

بمناسبة يوم المرأة البحرينية، تحتفل مملكة البحرين في الأول من ديسمبر من كل عام بهذا اليوم كمناسبة وطنية مميزة – بشعارها الرئيسي "قرأت، تعلمت، شاركت" – للاحتفاء بالشراكة الوطنية للمرأة البحرينية في بناء الوطن، وتقديرًا لدورها الكبير في تنمية وتطوير المجتمع البحريني، واستذكارًا لما قدمته طوال عقود من العمل لنهوض بمختلف جوانب الحياة.

بمناسبة يوم المرأة البحرينية، تم تخصيص مناسبة هذا العام للاحتفاء بالمرأة البحرينية في مجال العمل الدبلوماسي، الذي يأتي متزامنًا مع احتفاء مملكة البحرين ببدء العمل الدبلوماسي المنظم قبل 51 عام وتخصيص يومًا للدبلوماسية البحرينية تقديرًا لمنجزاتها وجهودها.

بمناسبة يوم المرأة البحرينية، تثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الدعم اللامحدود للمرأة البحرينية من لدن صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، الذي جعل المرأة البحرينية تتقلد مختلف المناصب القيادية والدبلوماسية ومراكز صنع القرار، وفتح لها آفاق واسعة لتقوم بدورها كشريك مع الرجل في بناء البحرين الحديثة التي يتطلع لها الجميع.

بمناسبة يوم المرأة البحرينية، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل على متابعة مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنبثقة من منظمة الأمم المتحدة والتي صدقت أو انضمت إليها مملكة البحرين في مجال حقوق المرأة، وذلك تحقيقا للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

https://www.instagram.com/p/CIPrUAvrw8Z/?igshid=12mcqslhqiehx

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة:**

بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، تحتفي دول العالم بما فيها مملكة البحرين بهذا اليوم الذي يصادف 3 ديسمبر من كل عام، وذلك بهدف لفت الأنظار لجميع الأبعاد النفسية والتربوية للإعاقة سواء على الأشخاص من ذوي الإعاقة أو على أسرتهم ومجتمعهم كله.

بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، تم تسمية شعار هذا العام بعنوان "إعادة البناء بشكل أفضل: نحو عالم شامل للإعاقة ويمكن الوصول إليه ومستدام بعد جائحة كوفيد - 19"، حيث عملت الأزمة العالمية لجائحة فيروس الكورونا على تعميق أوجه التفاوت الموجودة، ومن المهم العمل

على دمج منظور الإعاقة في مختلف المجالات، مما سيؤدي إلى تحقيق جهود أعم نفعا فيما يتصل بالتصدي للجائحة والتعافي منها.

بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالجهود المبذولة من قِبل مملكة البحرين لما قدمته في سبيل رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوقهم وإتاحة الفرص لهم في جميع المجالات الممكنة، تماشيا مع ما تضمنه دستور مملكة البحرين من تكفل الدولة للرعاية الصحية وتوفير الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين.

بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التزامها التام بالعمل على مواصلتها في نشر الثقافة والوعي الكامل بحقوق الإنسان ومبادئه، وبأهمية تمتع جميع أطياف المجتمع بكافة حقوقهم وعدم حرمانهم من الحقوق التي يستحقونها وعلى رأسهم الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب رصد مدى الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية الخاصة بهذا الشأن (12 ديسمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CIU9IlpLrKI/?igshid=z4awv71co8qa

- **بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم حقوق الإنسان:**

بمناسبة يوم حقوق الإنسان، تحيي دول العالم بما فيها مملكة البحرين هذا اليوم في 10 ديسمبر من كل عام كذكرى لليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة في 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث يعتبر وثيقة تاريخية أعلنت حقوقا غير قابلة للتصرف أو التجزئة، ونصت على أنه يحق لأي شخص التمتع بحقوقه الأساسية المنصوص عليها في الوثيقة بغض النظر عن لونه، أو جنسه، أو لغته، أو عرقه، أو دينه، أو أي وضع آخر، ولا تزال تحافظ على أهميتها اليوم كما كانت عليه منذ اعتمادها.

بمناسبة يوم حقوق الإنسان، اختارت الأمم المتحدة لعام 2020 شعار "التعافي بشكل أفضل - دافع عن حقوق الإنسان"، في ظل ما يعانيه العالم اليوم من تداعيات انتشار فيروس كورونا (COVID 19-)، حيث يركز على الحاجة إلى إعادة البناء بشكل أفضل من خلال ضمان أن تكون حقوق الإنسان أساسية لجهود التعافي، ومعالجة الإخفاقات التي كشفتها جائحة كورونا، بالإضافة إلى تعزيز تطبيق معايير حقوق الإنسان للتصدي لأوجه عدم المساواة والإقصاء والتمييز.

بمناسبة يوم حقوق الإنسان، تثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عاليا المسؤولية التي اتخذتها حكومة مملكة البحرين على عاتقها للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع، وما قامت ب المملكة من رفع درجة التأهب لمواجهة هذا الفيروس منذ ظهوره، وذلك من خلال إطلاق حزمة واسعة من القرارات والإجراءات الاحترازية، والتدابير الوقائية المدروسة، التي راعت من خلالها حقوق الإنسان، والتي ساهمت إلى حد كبير في تحجيم وتقليل الاضرار السلبية الناتجة جراء هذا الفايروس.

بمناسبة يوم حقوق الإنسان، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها تعمل على متابعة ورصد أوضاع حقوق الإنسان خلال جائحة فيروس كورونا، ومدى الالتزام في تطبيق الإجراءات الاحترازية لمكافحة انتشار الفيروس، من خلال التعاون مع جميع الجهات المعنية للحد من انتشاره حفاظًا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.(10 ديسمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CInHLzFrc5y/?igshid=8a4nv7j3z7j1

- **تصريح رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لحماية فئة كبار السن:**

صرحت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن مملكة البحرين اتخذت عددا من الإجراءات والقرارات التي تدعم حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق فئة كبار السن بشكل خاص في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة.

وأشارت خوري إلى أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال موقعها الحقوقي، ومن منطلق مسؤوليّتها الرقابيّة واختصاصاتها المنوطة بها بموجب قانون إنشائها، اطلعت عن كثب على تلك القرارات والإجراءات، وعلى آلية تعامل الجهات المختصة تجاه فئة كبار السن لضمان حمايتهم من الإصابة بفيروس كورونا.

ونوهت رئيسة المؤسسة إلى أن بعض الإجراءات لم تخصص تحديدا لفئة كبار السن ولكنها تصب نحو ضمان سلامة هذه الفئة، حيث قامت مملكة البحرين على سبيل المثال لا الحصر بتوفير خدمة حجز مواعيد خدمات توصيل الأدوية من صيدليات المستشفيات الحكومية وهو الأمر الذي لا يستدعي الحضور الشخصي لتلك المستشفيات وعناء الانتظار في الصفوف منعا للمخالطة، وتأجيل الأقساط الإسكانية لمدة ستة أشهر وإيقاف تحصيل الإيجارات الشهرية من المستأجرين والمنتفعين من المحلات التجارية المملوكة لبنك الإسكان لمدة ثلاثة أشهر، وتقليل مخالطة كبار السن في محلات الأغذية والتموين من خلال تخصيص أول ساعة من فتح محلات الأغذية والتموين لكبار السن والنساء الحوامل فقط، وتوصيل أدوية المرضى وكبار السن إلى منازلهم من خلال متطوعين يعملون تحت إشراف المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية ضمن حملة (فينا الخير)، كما تم التوسع في تطبيق العقوبات البديلة من خلال قيام الجهات المختصة بالتوسع في تطبيق أحكام قانون العقوبات البديلة بتوجيهات ملكية سامية ليشمل الفئات الأولى بالرعاية ومنهم فئة كبار السن، وتوفير خدمة حجز المواعيد المسبقة للخدمات المرورية من خلال استخدام التطبيق الخاص بالأجهزة الذكية لتفادي كثافة المراجعين في قاعات تقديم الخدمة، وتفعيل العمل من المنزل وإعطاء الأولوية لكبار السن والموظفين أصحاب الأمراض المزمنة والظروف الصحية الكامنة وللموظفات الحوامل والموظفات المستحقات لساعتي الرعاية، كما قامت الدولة بتأمين عودة المواطنين البحرينيين المتواجدين في الخارج والراغبين في العودة إلى مملكة البحرين مع إعطاء الأولوية لفئة كبار السن.

وأكدت خوري على أهمية الالتزام بالإجراءات والتدابير الاحترازية، وتنفيذ التعليمات والإرشادات الصحية الصادرة عن الجهات الرسمية، وذلك للحد من انتشار فيروس كورونا، داعية المواطنين والمقيمين إلى مزيد من الحيطة والتعاون من خلال المشاركة الفاعلة في الجهود الوطنية لمواجهة هذا الفيروس والتصدي له، مؤكدة في ذات الوقت على أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل بكامل طاقتها - رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم بشكل عام ومملكة البحرين بشكل خاص - على متابعة ورصد مدى التزام الجهات المختصة في المملكة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة التي صدقت عليها مملكة البحرين والمعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان (8 يونيو 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/8June2020.aspx

- **الوطنية لحقوق الإنسان: المحاكمة عن بعد نقلة نوعية في منظومة العدالة بمملكة البحرين**

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقرار معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف باعتماد مقر مؤقت للمحاكم في منطقة جو، وذلك في إطار تحقيق متطلبات المحاكمة الجنائية عن بعد وتيسير إجراءاتها، تنفيذًا للقانون رقم (7) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية.

وتؤكد المؤسسة بأن تطبيق المحاكمة عن بعد يأتي متوافقا ومكملا ومعززا لجميع إجراءات مملكة البحرين الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، حفاظا على صحة وسلامة جميع المتقاضين والأفراد، وبما يعزز من مقتضيات العدالة الجنائية.

من جانبها ثمنت ماريا خوري رئيسة مجلس المفوضين صدور التعديلات الجديدة على قانون الإجراءات الجنائية، والتي كان من شأنها وضع حلول أكثر يسرًا لإجراءات التحقيق والمحاكمة لجميع أطراف الدعوى الجنائية، عبر الاستفادة من الوسائل التقنية المتقدمة، مع عدم الإخلال بمقتضيات المحاكمة العادلة ودون مساسٍ بحقوق الدفاع أو بالضمانات المقررة قانونا، وبما يحقق متطلبات قانون الإجراءات الجنائية، إذ أجاز للنيابة العامة خيار استخدام تقنيات النقل الأثيري عن بعد متى ما ارتأت النيابة العامة ذلك عند ممارستها لاختصاصاتها، وللمحكمة أثناء مباشرة إجراءاتها الاستعانة بوسائل النقل الأثيري عن بعد، الأمر الذي يخضع لسلطة وتقدير المحكمة وإشرافها الكامل. ولا شك ان المؤسسة ضمن ولايتها الواسعة الواردة في قانون إنشائها والمتعلقة بحضور جلسات المحاكمات لمراقبة ضمانات المحاكمة العادلة سوف تتواصل مع الجهات القضائية لتفعيل دورها الرقابي في التأكد من توافق هذه المحاكمات مع الضمانات والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

ونوهت خوري بأن التعديل الجديد على قانون الإجراءات الجنائية، وتطبيق فكرة العمل عن بعد، يأتي متوافقا مع ضمانات المحاكمة العادلة ومقوماتها، والمتمثلة في علنية المحاكمة وتدوينها، والحق في الاستعانة بمحام والذي يقع له حق الاختيار في حضور قاعة المحكمة المنعقدة في المنطقة الدبلوماسية أو تلك المنعقدة عن بعد في منطقة جو حسب اختياره، وضمان مبدأ المواجهة، وسماع الشهود ومناقشتهم، وحضور عضو النيابة الذي سيتولى ضبط كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حُسن سير المحاكمة وانتظامها في ذلك المكان، مع اعتبار مكان تواجد المتهم امتداد لقاعة المحكمة وجزء لا يتجزأ منها، وإخضاعه التام لسيطرة المحكمة وسلطتها، كما أكدت بأن النقل الأثيري سيعزز من ضمانات حقوق الإنسان، إذ يعمد على ضمان الوصول إلى العدالة بطرق أكثر يسرًا وأقل جهدًا وأسرع إنجازًا، ويعد بمثابة نقلة نوعية في منظومة العدالة في مملكة البحرين، كما إن التحول العدلي الإلكتروني من شأنه تعزيز ودعم مبادئ العدالة وحقوق الإنسان (19 مايو 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/19May2020.aspx

تصريح رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول إصابة عدد من الموقوفات الأجنبيات بفيروس كورونا

تفعيلا لما نص عليه قانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن إجراء الزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة إلى مراكز الاحتجاز والتوقيف، أكدت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة أن وفدا من مجلس المفوضين قام بزيارة ميدانية في يوليو 2020 الى مركز إيواء وإبعاد المحتجزات الأجنبيات للاطلاع عن كثب على ما يتم تنفيذه في سبيل مواجهة جائحة كورونا، ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المحتجزات، مضيفة أن تقرير المؤسسة آنذاك أوضح أن اغلب الموقوفات تم الانتهاء من ترتيب الاجراءات لترحيلهن، إلا أن ذلك قد تعذر بسبب ظروف الطيران وحركة السفر التي تأثرت سلبا بجائحة كورونا.

وأشارت خوري الى ان مجلس مفوضي المؤسسة اطلع على بيان وزارة الداخلية حول إصابة عدد من المودعات بمركز الابعاد - على ذمة قضايا تتعلق بمخالفات شروط الإقامة - بفيروس كورونا، وما تم من اجراءات طبية لازمة حسب البرتوكول العلاجي المتبع لعلاج المصابين، وتعزيز الإجراءات الاحترازية في الموقع، مشيرة الى أن المؤسسة خلال زيارتها للمركز أوصت بالإسراع في إجراءات ترحيل المحتجزات، إلا أن الأمر لم يتحقق نظرا لتوقف حركة الطيران الدولي، ورفض عدد من البلدان استقبال مواطنيها في ظل ظروف جائحة كورونا.

وأعربت خوري عن تقديرها لقرار معالي وزير الداخلية بشأن تشكيل لجنة للتحقيق في إصابة عدد من المودعات بمركز الإبعاد بفيروس كورونا، والذي يعكس النهج الثابت لوزارة الداخلية في دعمها لحقوق الإنسان، وتعاملها بكل مصداقية وشفافية، فضلا عن تأكيد حصول المحتجزات على الرعاية الطبية اللازمة وفقا للبرتوكول الصحي المتبع.

وأكدت رئيسة المؤسسة ان مجلس المفوضين سيقوم بمتابعة نتائج التحقيق، وكافة الإجراءات التي سيتم اتخاذها في هذا الشأن الى حين سفر المحتجزات، مؤكدة في ذات الوقت بأن الوضع الصحي لهن مستقر حاليا ولا داعي للقلق.

من جهة أخرى، وفي إطار حرص المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على القيام بزيارات دورية لمراكز الإصلاح والتأهيل للوقوف على طبيعة الإجراءات المتبعة للحفاظ على صحة وسلامة النزلاء، شددت خوري على أن مراكز الاصلاح والتأهيل في البحرين لم تسجل اي حالات بين صفوف النزلاء منذ اكتشاف أول إصابة بفايروس كورونا في البحرين خلال مارس الماضي، منوهة بالإجراءات الوقائية الصارمة التي تم تطبيقها في جميع مرافق مراكز الإصلاح والتأهيل، وتعليق الزيارات التقليدية، وإخضاع النزلاء الجدد للحجر الصحي قبل إيداعهم (24 نوفمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/News25Nov2019.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو الى عدم بث الإشاعات في برامج التواصل الاجتماعية حول فيروس كورونا:**

تابعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما تداولته بعض مواقع التواصل الاجتماعي حول ظهور حالة كورونا داخل مركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو، واستمعت الى تسجيل صوتي لأحد النزلاء الذي يدعي فيه إصابة أحد النزلاء بالفيروس.

ومن خلال موقعها الحقوقي، ودورها الرقابي، ومتابعتها الحثيثة مع مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز الاحتجاز، وزيارتها الميدانية مؤخرًا إلى مراكز الاحتجاز، تود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تبيّن انها رصدت عن كثب وعلى أرض الواقع الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تتبعها وزارة الداخلية حسب المعايير الدولية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية للوقاية او الحد من انتقال فيروس كورونا بين النزلاء، حيث لا يتم نقل أي نزيل من مراكز التوقيف إلا بعد إجراء فحصًا طبيًّا شاملًا عليه بما في ذلك فحص فيروس كورونا، وفي حال كانت نتيجة الفحص إيجابية يتم عزله والحجر عليه صحيًّا، وتتم متابعة حالته بصورة مستمرة تحت إشراف طاقم طبي متخصص يقوم بتقديم الرعاية اللازمة له على مدار الساعة دون تفرقة أيًا كان نوعها.

وتؤكد المؤسسة من خلال تواصلها الدائم ومتابعتها المستمرة مع مراكز الإصلاح وتأهيل النزلاء بأنه لا يوجد نزيل مصاب بفيروس كورونا، وان كل ما يشاع في هذا الصدد ليس له أساس من الصحة، وأن بث أخبار وشائعات كاذبة في هذا الظرف الصحي الدقيق الذي تمر فيه البلاد يعتبر انتهاكًا صريحًا في حق المواطن في العيش بأمان من خلال نشر الخوف والقلق.

وتثمن المؤسسة عاليًا ما تقوم به كافة الجهات المعنية من إجراءات احترازية وتدابير وقائية لتطبيق جميع الإجراءات المتبعة لاحتواء ومنع انتشار الفيروس في مملكة البحرين بما لا يؤدي إلى المساس بحقوق الإنسان، وبما يحفظ صحة وسلامة الجميع، داعية الجميع في مواقع التواصل

الاجتماعي، إلى عدم بث الإشاعات والأخبار المغلوطة، وخصوصا فيما يتعلق بالإصابة بفيروس كورونا، واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية، وعدم الانسياق وراء الشائعات (26 مارس 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/26Mar2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو الجميع للالتزام بالإجراءات الاحترازية لمكافحة فيروس «كورونا»:**

رصدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين ما نشر في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي بشأن تجمع عدد كبير من الأفراد في أماكن عامة، مخالفة للإجراءات والتدابير الاحترازية التي أصدرها الفريق الوطني لمكافحة فيروس كورونا (COVID-19).

وتهيب المؤسسة بجميع المواطنين والمقيمين في المملكة إتباع جميع الإجراءات والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة، حماية لحق الجميع في التمتع بأعلى مستويات الصحة، والذي يعتبر من أهم حقوق الإنسان التي حرصت جميع المواثيق والصكوك الدولية على إيلائه الاهتمام الكبير، نظرًا لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان بصفة عامة وبممارساته وأنشطته اليومية بصورة خاصة، وانعكاس ذلك على الحياة ضمن الأسرة والعائلة والمجتمع، حيث أن عدم التزام البعض بالتعليمات الرامية الى احتواء الفيروس قد يؤدي الى تأثر بقية أفراد المجتمع وعدم تمتع الجميع بالحق في الصحة.

وتثمن المؤسسة الاهتمام الكبير الذي أولته المملكة من خلال توفير مختلف الأجهزة والكوادر الطبية المؤهلة، وتقديم العلاجات المناسبة والأدوية الطبية المختلفة، للحد من انتشار هذا المرض، كما تثمن المؤسسة الشفافية والمهنية العالية التي تقوم بها الجهات المعنية في توفير جميع المعلومات سواء المتعلقة بالمرض وطرق الوقاية منه، أو تلك المتعلقة بأعداد المصابين والمخالطين لهم والمتعافين، وتؤكد المؤسسة بأنها تعمل بما لديها من ولاية واسعة من خلال قانون إنشائها على متابعة التوجيهات والإجراءات الصادرة من الجهات المعنية والرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتوافق مع جميع المواثيق والصكوك الدولية ذات العلاقة (23 مارس 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/23Mar2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد على أهمية الحق في الصحة وبقية حقوق الإنسان:**

يعتبر الحق في الصحة من أهم حقوق الإنسان التي حرصت جميع المواثيق والصكوك الدولية على إيلائه الاهتمام الكبير، نظرًا لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان بصفة عامة وبممارساته وأنشطته اليومية بصورة خاصة، وانعكاس ذلك على الحياة ضمن الأسرة والعائلة والمجتمع.

وقد أولت مملكة البحرين هذا الحق الاهتمام المناسب عبر توفير مختلف الأجهزة والكوادر الطبية المؤهلة، ناهيك عن تقديم العلاجات المناسبة والأدوية الطبية المختلفة.

ويتعين على كل مواطن ومقيم الاستمتاع بنعمة الصحة التي وهبنا الله تعالى إياها، وأن نحافظ عليها بشتى الوسائل حتى تستمر مسيرة حياتنا نحو تحقيق أهدافنا في كافة المجالات كل حسب موقعه. وكما قيل " إن الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى".

وفي هذا النطاق تتابع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الاهتمام الكبير بتثقيف المجتمع ونشر الوعي المتعلق بمرض الكورونا (كوفيد 19)، وتثمن ما تم اتخاذه من خطوات وإجراءات احترازية وقائية من قبل الدولة لمكافحة هذا المرض للحد من انتشاره حفاظًا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

وكجهة معنية بحقوق الإنسان المختلفة، ووفقًا لدورها الرقابي في هذا الشأن؛ تحث المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية على مواصلة تنفيذ التوجيهات والتعليمات والإجراءات الصادرة من الجهات المختصة للحد من انتشار هذا المرض، وفي الوقت ذاته تحث المواطنين والمقيمين على إجراء الفحوصات والاختبارات الطبية المختلفة وفقًا للتعليمات والتوجيهات الرسمية حفاظًا على صحتهم وصحة أسرهم وعائلاتهم ومجتمعهم، لكي يستمتع الجميع بصحتهم وبحياتهم بصفة عامة.

هذا وإن المؤسسة دائمًا تؤكد على استعدادها لتقديم الآراء والمقترحات الهادفة إلى الارتقاء بمختلف الخدمات المقدمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المختلفة (3 مارس 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/3Mar2020.aspx

- **نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: البحرين قدمت درسا من الالتزام بمعايير حقوق الإنسان خلال جائحة كورونا:**

دعا إلى وضع إجراءات ضد المستهترين باتباع التعليمات الصحية، أكد النائب السابق خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن مملكة البحرين طبقت أسمى المعايير والمبادئ المرتبطة بحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم أجمع جراء جائحة كورونا – كوفيد 19 – وقدمت نموذجًا رائعا يعبر عن النهج الإنساني الذي تتبعه، ويشكل إحدى ركائز الإصلاح والتطوير في دولة المؤسسات والقانون التي يرعاها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى (4 يونيو 2020).

https://www.instagram.com/p/CBAepJtlahP/?igshid=iz7atdftfa65

- **لا ظاهرة سوء معاملة بين النزلاء.. رئيس حقوق الإنسان لـ (الأيام): إصابات كورونا في مراكز التأهيل «إشاعات»**

أكّدت ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان ان المؤسسة تلقت 590 شكوى ورصد ومساعدات قانونية منذ بداية العام الجاري 2020، جاءت الشكاوى منها 46 شكوى، اضافة الى تلقي المؤسسة 448 مساعدة قانونية تعلق بعضها بطلب استبدال ما تبقى من مدة العقوبات, او تتعلق بطلب الافراج عن محكومين او موقوفين.. كم تلقت المؤسسة 96 حالة مرصودة، كما ان الحالات الواردة عبر الخط الساخن قد بلغت 1328 حالة، مؤكدة ان الارقام جاءت متصاعدة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2019.

ونوّهت خوري الى انه لا اصابات بـ«كورونا» بين النزلاء مشيرة الى الاجراءات الحثيثة التي قامت بها ادارات مراكز الاصلاح والتأهيل خصوصا تلك المرتبطة بإيقاف الزيارات الداخلية، والزيارات الطبية الخارجية واستبدالهما بالتواصل عن بعد عبر الاتصال المرئي بين النزلاء واهاليهم، او بين النزلاء والاطباء عبر الاستشارات عبر تقنية الفيديو ساعدت في الحفاظ على صحة النزلاء داخل المراكز.

ونوّهت خوري الى أنه لا ظاهرة تعذيب في مراكز الاصلاح والتأهيل في المملكة حيث تلقت المؤسسة 13 دعوى سوء معاملة وتعذيب فقط خلال 2020 بتصاعد طفيف في تلك الدعاوى، وفيما يلي نصّ اللقاء:

[كيف تسير اوضاع الموقوفين مع مستجدات كورونا؟ وماهي أبرز الصعوبات خلال هذه الفترة؟

مع كورونا منذ مارس 2020 واكتشاف اول حالة اصابة بكوفيد-19 في البحرين، كان التعامل مع الفيروس سواء من داخل مراكز الإصلاح والتأهيل او من خارجها على قدر كبير من المسؤولية.. ومع الخشية من احتمالية تفشي الوباء داخل السجون اتخذت الجهات المعنية في الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل سلسلة من القرارات التي تحفظ الحق في الصحة للجميع وتم تطبيق إجراءات الحد من الاكتظاظ وتخفيف الاختلاط، ولا ننسى التوجيه الملكي السامي بالتوسع بتطبيق العقوبات البديلة والعفو عن عدد كبير من النزلاء منذ مارس 2020 لتفعيل إجراءات عدم الاختلاط، استمرت الإجراءات المتعلقة في حفظ الحق في التواصل مع العالم الخارجي عبر الاتصالات المرئية وكنا في المؤسسة وما زلنا قريبين من الأحداث اليومية المتعلقة بصحة النزلاء ومن التأكد المستمر من عدم تفشي الوباء. حيث ان عدم إصابة ولله الحمد أي من النزلاء حتى الان يعكس سياسة الاهتمام بالحق في الصحة من قبل إدارة المراكز.

إلا أن التحدي الذي نواجهه كمؤسسة في هذا الصدد هو ان البعض يعتقد ويفسر الإجراءات الاحترازية مثل تعليق الزيارات واستبدالها بالاتصالات المرئية – وإيقاف الزيارات الخارجية الطبية الى المستشفيات والمراكز الطبية والاستعانة بخدمة الاستشارة المرئية تفسر انها عقوبات بينما هي في الواقع العملي تشكل قفزة مميزة حفاظا على صحة الجميع واجراء للحد من احتمال انتقال العدوى وتفشّيها بين النزلاء.

ولعل من التحديات هو إطلاق سلسلة من الاخبار والمعلومات غير الصحيحة من قبل البعض عن إصابة النزلاء بالفيروس مما يثير قلق الاهالي.

ومن التحديات الأخرى هو عدم الوعي والادراك بخطورة انتشار المرض وان أي خروج من السجون للحصول على رعاية صحية خارجية قد يشكل خطرا لانتقال العدوى – لذا عند خروج النزيل اضطراريا الى موعد طبي خارجي يحتم عليه قضاء فترة الحجر الصحي قبل العودة الى مكانه – والتحدي هنا هو قلة الوعي الخاص بالمرض وسرعة انتقاله.

[ماذا عن دعاوى التعذيب في مراكز الاصلاح والتأهيل؟ كم تبلغ الارقام خلال 2020 هل انخفضت ام ارتفعت؟ وماهي الاجراءات التي تتخذها المؤسسة بهذا الخصوص؟

المؤسسة تلقت 590 شكوى ورصد ومساعدات قانونية منذ بداية العام الجاري 2020، 46 شكوى و448 مساعدة قانونية و96 حالة رصد.

وحول المساعدات القانونية تعلق بعضها بطلب استبدال ما تبقى من مدة العقوبات بعقوبات بديلة، او تتعلق بطلب الافراج عن محكومين او موقوفين.

كما ان الحالات الواردة عبر الخط الساخن بالمؤسسة قد بلغت 1328 حالة، والارقام جاءت متصاعدة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2019.

وتتعامل المؤسسة مع جميع الادعاءات بمسؤولية وتقوم بإحالتها للجهات المعنية المتمثلة في وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، كما تقوم بالمتابعة مع الأمانة العامة للتظلمات في الوقت ذاته، ناهيك عن قيام المؤسسة بالانتقال لإجراء الزيارات الميدانية سواء المعلنة أو غير المعلنة وتجري المقابلات مع النزلاء دون رقابة، كما تقوم بالاطلاع على ملفاتهم، وتعد تقاريرها للجهات المعنية مشفوعة بالتوصيات اللازمة.

والأرقام تعكس حجم الادعاءات الواردة للمؤسسة قبيل القيام بالتأكد من صحتها، كما إنه قد تم حفظ بعضها لعدم صحة الادعاء بعد التحقق والتواصل مع الادارة العامة للاصلاح والتأهيل، والزيادة الطفيفة في العدد منذ يناير حتى سبتمبر 2019 «10 حالات»، مقابل 13 حالة من الفترة نفسها هذا العام.. تعكس الثقة في مصداقية المؤسسة في التعامل مع الادعاءات.

ومن المهم الاشارة ان لا يوجد ظاهرة سوء معاملة او تعذيب في مراكز الايقاف والتأهيل بالمملكة.

[الزيارات الدورية لمراكز الاصلاح والتأهيل.. ماهي اهدافها وكيف تقيمونها؟.. وكم عدد الزيارات التي تمت هذا العام؟

تجاوزت الزيارات الميدانية التي قامت بها المؤسسة منذ يناير 2020 وحتى نهاية سبتمبر، 22 زيارة ونهدف الى استمرارها الى نهاية العام الجاري رغم الإجراءات الاحترازية التي نواجهها جميعا، تأتي للاطلاع عن قرب على أوضاع حقوق الانسان حيث ان للمؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها حرية التعليق على أي مسألة متعلقة بحقوق الإنسان في البحرين، لرصد حالات الانتهاكات، واجراء التقصي وتوجيه انتباه الجهات المختصة إليها وإحالة ما ترى المؤسسة إحالته منها الى جهات الاختصاص مع متابعتها بشـــكل فعال، والمعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية.

والقيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة، لرصـد أوضـاع حقوق الإنسان الى المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصـحية والتعليمية، يأتي تحقيقا لولاية المؤسسة الواسعة في حماية حقوق الانسان وتنوعت واختلفت الزيارات من مراكز الاحتجاز والتوقيف ومراكز الشرطة ومستشفى الطب النفسي وسكن العمال ودور كبار السن ومراكز الابعاد للأجانب.. ولا بد من الإشارة وبتقدير كبيرين الى جميع الجهات المتعاونة مع المؤسسة في تسهيل مهمتها الرقابية ولا سيما في الآونة الأخيرة في الزيارات الى أماكن العزل والحجر الصحي وسكن العمال.

خوري: 13 دعوى سوء معاملة وتعذيب خلال 2020.. ولا ظاهرة تعذيب بالبحرين.

[حول قانون العقوبات البديلة.. كيف تسير امور المحكومين بعقوبات بديلة؟ وهل هنالك تواصل من المؤسسة معهم؟ وكيف ترون صدى البرنامج ومستقبله؟

لا بد ان نتوقف باهتمام كبير عند الأفق الإنساني لهذا القانون قبل أي شيء اخر لان العقوبات البديلة ترتكز على تأهيل المحكومين بغية إدماجهم في المجتمع، وتعمل على أنسنة العقوبة ونشر روح المحبة والتسامح والمسؤولية والشراكة المجتمعية بين جميع أفراد الأسرة الواحدة في المجتمع وهي غايات تتناغم مع حقوق الانسان. ونحن في المؤسسة نتابع ونراقب شروع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشراكة في التنفيذ.

البحرين تثبت مرة أخرى بصدق وشفافية التزامها من خلال تنفيذ العقوبات البديلة احترامها والتزامها البالغين بالحقوق الإنسانية، المؤسســة تتابـع الإجراءات والتطورات المتعلقة بالتوســع في التطبيق وتبقى قريبة من الجميع في ذلك (17 أكتوبر 2020).

https://www.alayam.com/alayam/first/876229/News.html

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشيد بقرار وزيرة الصحة بشأن اشتراطات سكن العمال**

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقرار سعادة وزيرة الصحة بشأن الاشتراطات والمواصفات الصحية لسكن العمال، الذي يضمن تمتع العمال بحقوقهم ولاسيما الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الصحة، حيث ألزم القرار أصحاب العمل بتوفير عدة اشتراطات ضرورية لتمتع العمال بحقوقهم، منها تحديد عدد العمال في الغرفة الواحدة ومساحة الغرفة ونوعية الأرضية والجدران والأبواب والنوافذ، ونظام التهوية والاضاءة، وأهمية تزويد الغرف بوسائل النوم من أسرة وأغطية وخزانات، وتحديد المسافات بين الأسرة، والعدد الأقصى للأفراد في كل غرفة، كما تطرق القرار الى أهمية توفير أجهزة تلطيف الجو المناسبة والكافية، وبراد مياه مأمون المصدر وصالح للشرب، ومواصفات دورات المياه وحجمها ومكان تواجدها، وضرورة توفير صابون سائل للأيدي والمطهرات والمنظفات اللازمة لتطهير وتنظيف المرافق الصحية، وتوفير عدد كاف ومناسب من أوعية حفظ القمامة، ووسائل صالحة لمكافحة الحريق مع الحصول على شهادة بذلك من إدارة الدفاع المدني، وتوفير الوسائل اللازمة للتخلص من مخلفات السكن والصرف الصحي ووضع صندوق للإسعافات الأولية يتناسب وعدد العمال المخصص السكن لهم، وتوفير مطبخ مناسب لعدد الأشخاص المقيمين والمسجلين في السكن، ومكان لتناول الطعام وتوفير أجهزة لغسل الملابس في مكان مناسب، كما أوضح القرار أهمية قيام صاحب العمل بإجراء الصيانة الدورية للسكن، وعمل الإصلاحات المستعجلة واللازمة لبقائه صالحا للانتفاع به وأن يكون مطابقا للاشتراطات والمواصفات الصحية المنصوص عليها في القرار، بما في ذلك التوصيلات والتمديدات والصناديق الكهربائية، مع مراعاة اشتراطات الأمن والسلامة.

وتثمن المؤسسة عاليًا جهود مملكة البحرين في إيلاء الاهتمام للعمالة الوافدة وضمان تمتعهم بحقوقهم، مؤكدة بأن هذا القرار جاء متوافقًا مع الإجراءات الاحترازية المتخذة من مملكة البحرين للحد من تفشي فيروس كورونا (COVID-19)، سعيا منها لحماية حق العامل في الصحة.

ومن منطلق مهام واختصاصات المؤسسة في متابعة أوضاع حقوق الانسان بناء على قانون انشائها، ستعمل المؤسسة على مراقبة ومتابعة تنفيذ أصحاب العمل لهذا القرار من خلال القيام بزيارات ميدانية معلنة وغير معلنة إلى سكن العمال الوافدين، والاطلاع عن كثب على مدى الالتزام بالاشتراطات الواردة في القرار، وإعداد التقارير المناسبة بشأنها ورفعها الى جهات الاختصاص، وأيضا من خلال ما تتلقاه من شكاوى حول الموضوع.

وتؤكد المؤسسة بأنها تتعامل بكل حزم مع أية تجاوزات أو انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان وفقًا للاختصاصات المنوطة بها في قانون إنشائها، وعلى النحو الذي يتوافق والتزامات مملكة البحرين الناتجة عن انضمامها أو تصديقها على الاتفاقيات ذات الصلة (7 ديسمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/7Dec2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تهنئ الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل بمناسبة إحرازها لجائزة أول مؤسسة إصلاحية في الشرق الأوسط في مجال التنفيذ والامتثال لبروتوكولات الصحة والسلامة والنظافة الدولية ضد فيروس كورونا**

هنأت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، معالي وزير الداخلية بمناسبة إحراز الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل، لجائزة أول مؤسسة إصلاحية في الشرق الأوسط في مجال

التنفيذ والامتثال لبروتوكولات الصحة والسلامة والنظافة الدولية ضد فيروس كورونا، التي أطلقتها الشركة الفرنسية (BUREAU VERIT) المختصة بمعايير الجودة العالمية، مؤكدة أن هذا الإنجاز يضاف الى إنجازات مملكة البحرين على مستوى التميز في المؤسسات الإصلاحية.

واعتبرت خوري إحراز الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل على هذه الجائزة إنجاز إداري على ما تتميز به المؤسسات الإصلاحية من قدرات وامكانات ورغبة صادقة في تطوير العمل في ضوء مساعيها المستمرة إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة في الأداء الذي يراعى من خلاله احترام حقوق النزلاء، مثمنه في ذات الوقت التعاون البناء بين وزارة الداخلية والمؤسسة الوطنية للارتقاء بمستوى التعاطي مع حقوق النزلاء.

من جانبه أشاد السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب الرئيس بالإنجاز الذي يضاف لمنظومة حقوق الانسان في مملكة البحرين ويعزز السجل الحافل في مجال الحفاظ على حقوق النزلاء بمراكز الإصلاح والتأهيل، حيث يأتي ذلك الإنجاز ترسيخًا للجهود والخطوات الهامة والاهتمام الحثيث والمباشر لوزير الداخلية في تحقيق الالتزام بأعلى المستويات بالإجراءات الصحية الاحترازية.

وعلى الصعيد ذاته، أكد مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على ان الجهود الاستثنائية التي يقوم بها فريق البحرين في مجال تعزيز الصحة العامة آتت ثمارها في الحفاظ على الصحة لا سيما للنزلاء بمراكز الإصلاح والتأهيل، معتبرين ان الإنجازات التي حققتها ولا زالت تحققها وزارة الداخلية في شتى المجالات تعكس دورها في مواصلة العمل الدؤوب في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى والمتابعة الحثيثة من لدن صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس الوزراء، مؤكدين ان هذا الإنجاز يحسب لمملكة البحرين على صعيد حقوق الانسان ويعكس المكانة التي تتمتع بها محليًا ودوليًا.

ومن منطلق الحرص على تمتع الجميع من مواطنين ومقيمين بحقوقهم الأساسية التي كفلها لهم الدستور والقوانين ذات العلاقة، ولا سيما الموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل، تتابع المؤسسة بصفة مستمرة ومباشرة مع المعنيين بإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، الإجراءات الاحترازية المتخذة لمنع إصابة النزلاء بفيروس كورونا وضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية (9 ديسمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/9Dec2020.aspx

(4) الشكاوى المستلمة والمساعدات القانونية المقدمة

- **نشر تنويه عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة حول الطرق الإلكترونية لاستلام الشكاوى حرصًا على صحة وسلامة الجميع وللمساهمة في الحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19):**

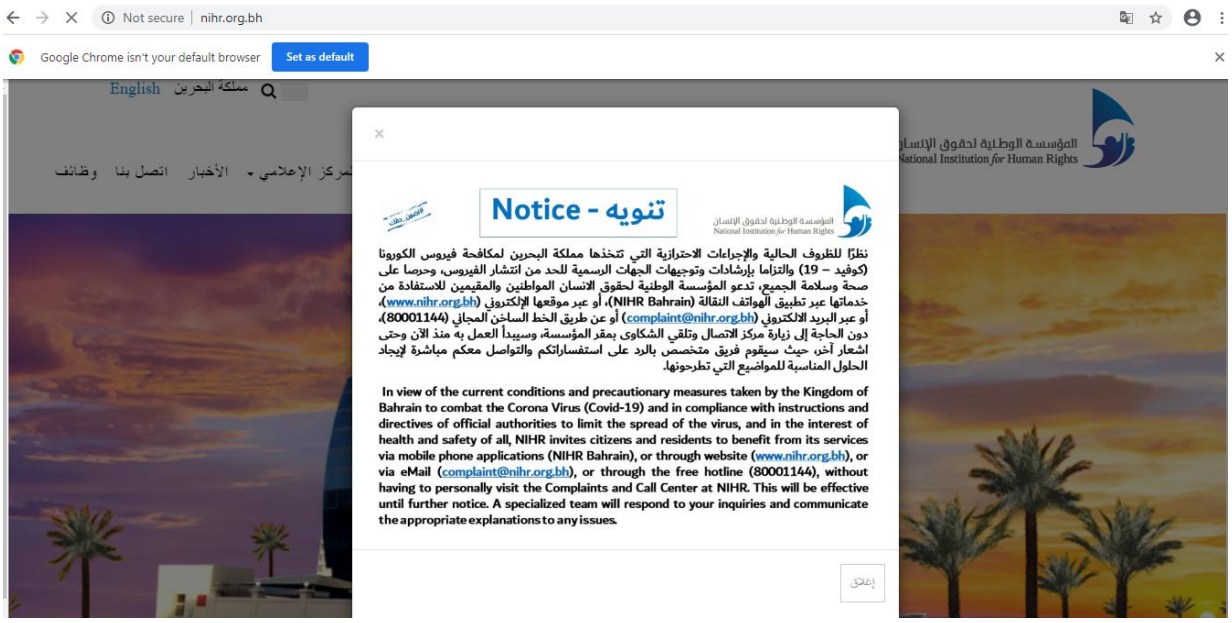

- **لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها العادي الثاني عشر عن بعد:**

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الشهري المعتاد عن بعد، وذلك برئاسة الآنسة ماريا خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتثمين توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه في تطبيق نظام العمل من المنزل للأم العاملة في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، مراعاة للفترة الاستثنائية في ظل الوضع الراهن، فضلا عن تقدير الجهود التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في قيادة ومتابعة الجهود الوطنية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19).

وأشادت اللجنة بما توليه مملكة البحرين من اهتمام كبير بالحق في الصحة، الذي انعكس واضحا من خلال التعامل مع الأزمة الحالية وثمنت توفير المعلومات والإحصائيات للجميع وما اتخذته من إجراءات وخطوات احترازية ووقائية في سبيل نشر الوعي وتثقيف المجتمع بهذا المرض، واتخاذ كل ما من شأنه الحد من انتشاره حفاظًا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، فضلا عما تقوم به الجهات المعنية في البلاد في سبيل إجلاء المواطنين بالخارج وقدرت اللجنة كثيرا الإجراءات اللوجستية والتدابير الإدارية المتخذة في عملية الإجلاء بطريقة تحفظ الصحة للجميع.

ومن ثم ناقشت اللجنة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وتدارست ما اتخذ فيها من إجراءات، واستعرضت اللجنة عددًا من الشكاوى، والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال شهر مارس 2020، حيث تنوعت مضامينها بين الحق في الصحة والحق في السلامة الجسدية والمعنوية، حيث تمت مناقشة كل حالة على حدة واتخذت الإجراءات المناسبة حيالها، والجدير بالذكر أن المؤسسة خلال الأشهر من يناير وحتى مارس 2019، قد تعاملت مع عدد (23) شكوى، وقدمت عدد (84) مساعدة قانونية، ورصدت عدد (8) حالات عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (247) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني مقارنة بالفترة من يناير وحتى مارس 2020، فقد تلقت عدد (20) شكوى، وقدمت عدد (152) مساعدة قانونية، ورصدت عدد (40) حالة عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (422) اتصالا عبر الخط الساخن.

ومن منطلق حرص اللجنة على تمتع الجميع من مواطنين ومقيمين بحقوقهم الأساسية التي كفلها لهم الدستور والقوانين ذات العلاقة، ولا سيما الموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل، تتابع اللجنة بصفة مستمرة ومباشرة مع المعنيين بإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك لضمان استمرار اتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع إصابة النزلاء بفيروس كورونا وضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية كما ثمنت اللجنة قرار إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بإيقاف الزيارات إلى آجل غير مسمى حفاظًا على سلامة وصحة النزلاء.

كما وناقشت اللجنة الحالات التي تضمنها كشف العقوبات والتدابير البديلة، والتي تضمن حصرًا لجميع الحالات التي تلقتها المؤسسة للفترة من 2017 وحتى مارس 2020 ذات العلاقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وفي ذات السياق أوضحت رئيسة اللجنة أن المؤسسة من منطلق حرصها على المشاركة الفعالة في تطبيق أحكام هذا القانون والمساهمة في إعادة إدماج من تنطبق عليهم أحكام هذا القانون في المجتمع فقد خصصت عددًا من الوظائف التي تتماشى مع الهدف الذي شرع من أجله القانون.

وتستمر المؤسسة نظرًا للظروف الحالية والإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس الكورونا، والتزاما بتوجيهات وإرشادات الجهات الرسمية للحد من انتشار الفيروس، وحرصًا على صحة وسلامة الجميع في تقديم خدماتها عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر موقعها الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) (31 مارس 2020).

http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/ComplaintsMeetings/31Mar2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدشن نظامًا لإدارة المكالمات وتلقي الشكاوى عن بعد:**

انطلاقا من حرصها للوصول إلى أقصى مستويات الحماية والتعزيز في الشأن الحقوقي، وضمن تطوير وتحديث آليات تواصلها، وتقديم خدماتها بشكل متكامل وإيجاد الحلول للتواصل مع المواطنين والمقيمين في ظل التحديات الراهنة، دشنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نظامًا متكاملًا لإدارة المكالمات التليفونية (CMS) خاصًا بتلقي الشكاوى والاستفسارات عن بعد، وذلك ضمن الجهود الوطنية الاحترازية، والتدابير الوقائية المتخذة لاحتواء ومنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، وضمن الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة في وقت سابق لتطبيق العمل عن بعد بنسبة 80% (16 أبريل 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/16Apr2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان تستمر في تلقي الشكاوى وتقديم المساعدة القانونية:**

تستمر المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في عملها الحثيث لمتابعة أوضاع حقوق الانسان وتلقي الشكاوى وتقديم المساعدة القانونية ورصد أية ادعاءات لانتهاكات حقوق الانسان قد ترد عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وقد بلغت الشكاوى التي استلمتها المؤسسة خلال الشهور الستة الأولى من عام 2020 نحو 32 شكوى، تعاملت المؤسسة معها بالتعاون مع الجهات المعنية المتعلقة بالشئون الصحية أو الإسكان أو التعليم، وقدمت 348 مساعدة قانونية في مختلف الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ورصدت ما يقارب 85 حالة في وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، واتخذت بشأنها الإجراءات القانونية المناسبة.

وتتعامل المؤسسة بكل مصداقية وعلنية مع أي شكاوى تستلمها أو طلبات مساعدة تردها من خلال تطبيقات الهاتف النقال (NIHR Bahrain) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) وتقوم بصفة مستمرة بزيارات ميدانية معلنة وغير معلنة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل للتأكد من ممارسة النزلاء، رجالا ونساء، للشعائر الدينية المختلفة ضمن الإجراءات التنظيمية والإدارية التي تحددها إدارة المراكز، وتشيد المؤسسة بتعاون الجهات المعنية في توفير عدد كاف من الكتب الدينية للقراءة والاطلاع في موسم عاشوراء لهذا العام وتوفير متطلبات الشعائر وبما يتناسب مع الإجراءات التنظيمية في كل مركز.

وتشدد المؤسسة على أن الاهتمام بالحق في الصحة وتوفير الرعاية الصحية، من الحقوق الأساسية لكل نزيل ونزيلة والتي تولي مملكة البحرين لها اهتماما بالغا. وقد تابعت المؤسسة عمل إدارات مراكز الإصلاح والتأهيل في هذا المجال، ولم يتم رصد أي انتهاك او حرمان من العلاج، وأن الخطة العلاجية لكل نزيل ترجع الى البروتوكول العلاجي والطبي المتبع لكل حالة، وترحب المؤسسة باستلام أية شكاوى من النزلاء الذين يدعون عدم تلقيهم العلاج، حيث سيتم التعامل معها مباشرة.

وفي الآونة الأخيرة، رصدت المؤسسة بعض الادعاءات بأن إدارة مركز الإصلاح والتأهيل لا توفر أدوات النظافة للنزلاء، غير أنه تبين أن الأدوات متوفرة ويمكن شراء المستلزمات الإضافية من متجر المركز، وتود المؤسسة أن توضح أن بعض المستلزمات التي قد يطلبها النزلاء لا يمكن الموافقة عليها من منطلق العمل على حماية سلامتهم بالدرجة الاولى، كما

تلقت المؤسسة أيضا التماسا وطلبات لزيادة مدة الاتصال المرئي للنزلاء، والتي تم تفعيلها مؤخرا في اطار العمل على الحد من انتشار فيروس الكورونا (كوفيد-19)، وقد تم رفع تلك الطلبات خلال الزيارة الميدانية الأخيرة التي قامت بها المؤسسة الى إدارة مركز الإصلاح والتأهيل بمنطقة جو، حيث أوضحت أنه ومنذ تفعيل الاتصال المرئي تم اجراء ما يقارب 10000 اتصال، وأن زيادة مدة الاتصال قد تؤثر سلبا على فرص الاتصال المتاحة لجميع النزلاء والذي يعتبر حقا للجميع، إضافة الى رصد المؤسسة شكوى نزيل بأنه تم وضعه في العزل الصحي بعد عودته من المستشفى ومن ثم تم نقله الى مبنى آخر، فيما أفادت ادارة المركز بتخصيص مبنى كامل يحتوي على طابقين للنزلاء الذين يتم فحصهم من فيروس كورونا، ويتم عزلهم احترازيا بعد خروجهم من العيادات الخارجية تجنبا للمخالطة، كما تحرص إدارة المركز على تسيير البرنامج اليومي للنزلاء ، بشكل منفصل وتراعي الفصل بين النزلاء وفق معايير معينة.

كما قدمت المؤسسة لإدارة مركز اصلاح وتأهيل النزلاء بمنطقة جو، ما يقارب 300 مادة ثقافية للقراءة، وذلك لإدراجها ضمن مكتبة المركز، والتي عليها دور مهم في تعليم وتثقيف النزلاء من خلال توفير الكتب في مختلف المجالات والتخصصات، كما تقوم إدارة المركز بتشجيع النزلاء على المطالعة والقراءة، حيث تعتبر المكتبة مركزاً للحياة الفكرية والثقافية للنزلاء من خلال توفير ما هو ملائم من مصادر المعلومات المختلفة، من أجل تنميتهم الثقافية والمساهمة في تطويرهم علمياً ومهنياً، واستغلال أوقات الفراغ في الأنشطة والمجالات النافعة.

كما أن المؤسسة تستلم وتتعامل مع طلبات العقوبات البديلة سواء من النزلاء أم من ذويهم، حيث تساهم بصورة فعالة في إيصال تلك الطلبات للجهات المعنية، ايمانا منها بأهمية القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، والذي يعد تجربة رائدة في المنطقة تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان (13 سبتمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/13Sep2020.aspx

- **لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها السادس عشر عن بُعد:**

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الشهري السادس عشر عن بعد، برئاسة الآنسة ماريا خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، والسيد عمار أحمد البناي.

وخلال الاجتماع، اكدت اللجنة على أهمية مبادرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للسنة الثانية على التوالي حول رصد التجاوزات المتعلقة بمخالفة قرار حظر العمل وقت الظهيرة للعمال الذين تقتضي طبيعة عملهم التواجد تحت أشعة الشمس وفي الأماكن المكشوفة في الفترة من 12 ظهرًا وحتى 4 عصرًا خلال شهري يوليو وأغسطس، حيث تهدف هذه المبادرة إلى العمل مع الجميع لتعزيز ثقافة الحفاظ على صحة وسلامة العمال في أماكن العمل المكشوفة، مثمنة اللجنة في ذات الوقت ما تضمنته مبادرة المؤسسة من دعوة لأصحاب الأعمال في الحد من الاختلاط في مواقع العمل وتقليل عدد العمال وبالأخص في غرف الاستراحة والانتظار والمركبات الخاصة بنقل العمال، فضلا عن أهمية التواصل مع المعنيين

في الدولة للنظر في إمكانية إعادة دراسة الفئات التي يشملها قرار الحظر، على سبيل المثال لا الحصر عمال توصيل الطلبات الخارجية على الدرجات النارية.

كما ناقشت اللجنة ما يمكن أن تقوم به المؤسسة في سبيل تفعيل دورها الرقابي والتحقق من مدى تمتع فئة العمالة الوافدة بحقوق الإنسان المختلفة، حيث انتهت إلى التنسيق لعقد اجتماع افتراضي مع الجهات المختصة بهدف الوقوف على المعوقات وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة سكن العمال وما يتضمنه ملف تلك الفئة من إشكاليات أخرى.

ومن ثم استعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى، حيث تعاملت من يناير الى يونيو 2019 مع عدد (43) شكوى، وقدمت عدد (154) مساعدة قانونية، ورصدت عدد (22) حالة عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (401) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني في عام 2019، في حين تعاملت في الفترة من يناير وحتى يونيو 2020، مع عدد (32) شكوى، وقدمت عدد (304) مساعدة قانونية، ورصدت عدد (77) حالة عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (854) اتصالا عبر الخط الساخن. مما يشكل ارتفاعا أكثر من 100% في تلقى المساعدات والاتصالات والرصد.

وعلى ضوء رصد المؤسسة لعدد من الانتهاكات المتعلقة بعمليات توظيف وهمية تستهدف العمالة الوافدة، ولا سيما في الأشهر الأخيرة في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، فقد أكدت اللجنة على أهمية توعية تلك الفئة بحقوقها، والاستعانة بموجات الإذاعة المسموعة في نشر الرسائل التوعوية بعدة لغات لتحذير تلك الفئة من الوقوع في تلك العمليات، فضلا عن تثقيفهم بحقوقهم وبإمكانية اللجوء إلى المؤسسة في إيجاد الحلول المناسبة وتقديم المساعدة القانونية اللازمة، كما أكدت اللجنة على ضرورة قيام أعضاء المؤسسة بالعمل على رصد التجاوزات ذات العلاقة، وإبلاغ مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة.

وتؤكد اللجنة أنه التزاما من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس الكورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) (27 يوليو 2020).

https://www.instagram.com/p/CDI99Pds9H8/?igshid=12a5ntqyh994n

- **لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها السابع عشر عن بُعد:**

ترأست الآنسة ماريا خوري اجتماع لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة السابع عشر والذي عقد عن بعد بحضور الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، والسيد عمار أحمد البناي، حيث أكدت اللجنة على أهمية تمتع جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بحقوقهم الأساسية، لا سيما الحق في ممارسة الشعائر الدينية، وانطلاقًا من الصلاحيات الواسعة للمؤسسة وفقًا لقانون إنشائها، فقد اطلعت خوري أعضاء اللجنة على استراتيجية المؤسسة المستمرة بتفعيل دورها الرقابي والحقوقي، والعمل على تكثيف زياراتها إلى مراكز الإصلاح والتأهيل للتأكد من تمتع نزلاء المراكز بحقهم في ممارسة الشعائر الدينية، لا سيما خلال

موسم عاشوراء، وفقا للقوانين واللوائح والانظمة وتوجيهات الجهات المعنية بشأن الالتزام بالتدابير الاحترازية في ظل الظروف الصحية الراهنة. وثمنت اللجنة التعاون الملموس من قبل القائمين على مراكز الاصلاح والتأهيل في توفير بيئة صحية امنة لممارسة الشعائر الدينية المختلفة الذي يعكس مفاهيم التسامح والتعايش في مملكة البحرين عبر العقود.

وخلال الاجتماع، تم استعراض ما تم بشأن مجمل قرارات وتوصيات اللجنة السابقة، ومنها المتعلقة بمبادرة المؤسسة الوطنية لحقوق لإنسان في توعية العمالة الوافدة في البلاد بحقوقهم الأساسية، وتثقيفهم بدور المؤسسة في تعزيز تلك الحقوق، وبإمكانية اللجوء إلى المؤسسة إن اقتضت الضرورة، وذلك عبر قيام المؤسسة بنشر عدد من الرسائل التوعوية في منصات وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الاعلام المختلفة.

كما اطلعت اللجنة على الاجراء المتخذ بشأن التواصل مع المعنيين في الجهات ذات العلاقة للنظر في إمكانية إعادة دراسة الفئات التي يشملها قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (3) لسنة 2013 بشأن حظر العمل وقت الظهيرة في الأماكن المكشوفة خلال ساعات الحظر المقررة.

وناقشت اللجنة الشكاوى والمساعدات القانونية المقدمة، والتي وردت اليها خلال الفترة من 24 يوليو وحتى 24 أغسطس 2020، حيث رصدت المؤسسة عدد (13) حالة عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وتلقت (159) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة.

وتطرقت اللجنة إلى فعالية الطاولة المستديرة التي تعتزم المؤسسة عقدها خلال سبتمبر القادم بالتنسيق مع لجنة الحريات العامة، والتي تهدف إلى جمع كافة أطراف العلاقة والمصلحة، لبحث ومناقشة ملف العمالة الوافدة في مملكة البحرين، واحاطت خوري أعضاء اللجنة علما بان لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق ستبدأ قريبا بعمل زيارات ميدانية الى سكن العمالة الوافدة التابعين لعدد من الشركات للتأكد من توفير السكن الملائم والمتوافق مع معايير واشتراطات السلامة.

كما ناقشت اللجنة مدى تعاون بعض الجهات في التعامل والتنسيق معها لإيجاد الحلول المناسبة، مؤكدة على ضرورة استمرار التواصل مع وزارة الإسكان لمزيد من التعاون والتفاعل في إيجاد الحلول المناسبة لعدد من الشكاوى والمساعدات المتعلقة بالحق في مستوى معيشي لائق.

هذا، وتؤكد اللجنة أنه التزاما من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس الكورونا المستجد (كوفيد - 19)، والتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس، وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR BAHRAIN)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) (1 سبتمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CEl1RNQMo-D/?igshid=1h94floa5vyqy

- **لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الثامن عشر عن بُعد:**

ترأست الآنسة ماريا خوري اجتماع لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة الثامن عشر، الذي عقد عن بعد، وذلك بحضور الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بتقديم خالص العزاء وصادق المواساة إلى الزملاء رئيس وأعضاء الديوان الوطني لحقوق الانسان في دولة الكويت الشقيقة، وعموم الشعب الكويتي الشقيق لوفاة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

ومن ثم استعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 24 أغسطس وحتى 24 سبتمبر من العام الجاري، حيث تعاملت مع عدد (8) شكوى، وقدمت عدد (63) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (4) حالات عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (208) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

وتابعت اللجنة الإجراءات المتخذة لتحفيز التعاون بين المؤسسة والمعنيين في وزارة الإسكان في بحث ودراسة الحالات العالقة لدى المؤسسة والمتعلقة بالحق في مستوى معيشي لائق، حيث سيتم خلال الأيام القادمة التنسيق للتباحث مع المعنيين في الوزارة حول تلك الحالات لإيجاد الحلول المناسبة والنهائية تمهيدا لإبلاغ أصحابها بما يتم.

كما تدارست اللجنة عدد من الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة والمتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وتقرر اعتماد جميع الحالات التي ترد للمؤسسة بشأن استبدال ما تبقى من مدة العقوبة المحكوم بها، المستوفية للشروط الشكلية المنصوص عليها في المادة رقم (13) من القانون المذكور أعلاه بشأن تطبيق العقوبات البديلة، والمتعلقة بقضاء نصف مدة العقوبة ودفع مبلغ الغرامات المادية إن وجدت مالم يكن الوفاء بها مستحيلا، مع ترك النظر في الشروط الموضوعية المتعلقة بحسن السيرة والسلوك وألا يكون في الافراج عن النزيل خطر على الأمن العام إلى تقدير الجهة المختصة.

وفي سياق متصل، ثمنت اللجنة التعاون الإيجابي الذي يبديه المعنيون بوزارة الداخلية في دراسة وإنهاء أية ادعاءات ترد للمؤسسة تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان، خاصة الحالات ذات الطابع الإنساني.

واطلعت اللجنة في ختام اجتماعها على ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما تم اتخاذه فيها من إجراءات.

وتدعو اللجنة الى التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة(NIHR Bahrain) ، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، وذلك التزاما من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس الكورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان (4 أكتوبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CF7JO2rMWle/?igshid=9cpt3ohskq4m

- **لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها التاسع عشر عن بُعد:**

برئاسة الآنسة ماريا خوري، وعضوية كل من الدكتور حميد حسين، والسيد عمار البناي، والسيدة روضة العرادي، عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها التاسع عشر عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بتثمين التعاون الإيجابي والجاد الذي أبداه المعنيون في وزارة الداخلية مع #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان في سبيل الكشف عن صحة الادعاءات المرصودة بشأن جودة الأطعمة المقدمة للنزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة الى عدم تنوعها ومقدارها غير المناسب. وأكدت اللجنة استمرارها في التواصل مع المعنيين في وزارة الداخلية لتحقيق النتائج المرضية لجميع الأطراف فيما يتعلق بجودة الاطعمة المقدمة، وذلك انطلاقا من نهج المؤسسة الثابت في العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ووفقا للثقة الملكية السامية.

من جانب آخر، أكدت اللجنة حرصها الشديد في استمرار متابعتها لما تم بشأن خطاباتها المرسلة إلى المعنيين في وزارة الإسكان بهدف تفعيل التعاون المشترك بين الجهتين، والعمل على بحث ودراسة الحالات العالقة لدى المؤسسة والمتعلقة بالحق في مستوى معيشي لائق، وإيجاد الحلول المناسبة والنهائية تمهيدا لإبلاغ أصحابها بما يتم.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 27 سبتمبر وحتى 22 أكتوبر من العام الجاري، حيث تعاملت مع عدد (3) شكوى، وقدمت عدد (40) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (4) حالات عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (127) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

وناقشت اللجنة عدد من الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة ذات العلاقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، حيث تم تدارس مدى استيفاء تلك الحالات للشروط الشكلية المنصوص عليها في المادة رقم (13) من القانون سالف الذكر، والمتعلقة بقضاء نصف مدة العقوبة ودفع مبلغ الغرامات المادية - إن وجدت - مالم يكن الوفاء بها مستحيلا، حيث تقرر إعداد قوائم ربع سنوية تتضمن الحالات الجديدة المتقدمة للمؤسسة بشأن استبدال ما تبقى من مدة العقوبة المحكوم بها، وترك النظر في الشروط الموضوعية المتعلقة بحسن السيرة والسلوك وألا يكون في الافراج عن النزيل خطر على الأمن العام إلى تقدير الجهة المختصة، إذ تعتزم المؤسسة التواصل مع الجهات المعنية بهدف التنسيق معها بشأن تلك الطلبات كل ثلاثة أشهر.

من جانب آخر، وعلى ضوء تقدم أحد المواطنين بشكوى ضد إدارة أحد النوادي الصحية إثر قيامهم بنشر إعلانات ترويجية عبر منصات التواصل الاجتماعي تحتوي على عبارات قائمة على التمييز باللون والجنس وغيرها، تؤكد اللجنة أن هذا النوع من الإعلانات التي قام أصحاب النادي بنشرها - من باب الترويج الإعلاني - تدخل ضمن نطاق انتهاكات حقوق الإنسان التي كفلها الدستور والقوانين ذات العلاقة، وجرموا مرتكبيها.

ناقشت اللجنة ادعاء أحد أولياء أمور الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن صدور قرار عن إدارة التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم يهدف إلى وقف قبول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الخاصة، حيث تمت مخاطبة المعنيين في وزارة التربية والتعليم للوقف على تلك الادعاءات والتأكد من صحتها، وفي انتظار الحصول على رد الجهة.

كما ناقشت اللجنة ادعاء أحد أولياء أمور الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن صدور قرار عن إدارة التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم يهدف إلى وقف قبول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الخاصة، حيث تمت مخاطبة المعنيين في وزارة التربية والتعليم للوقف على تلك الادعاءات والتأكد من صحتها، وفي انتظار الحصول على رد الجهة.

واختتمت اللجنة أعمالها بمناقشة إمكانية التنسيق لقيام عدد من ممثلي البعثات الدبلوماسية لدول الاتحاد الأوروبي المعتمدون لدى مملكة البحرين بزيارات إلى مراكز الإصلاح والتأهيل بهدف الاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان فيها، والتأكد من تمتع جميع النزلاء بحقوقهم المختلفة والمكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين الوطنية والصكوك الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

وتؤكد اللجنة أنه التزاما من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس الكورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR BAHRAIN)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144) (2 نوفمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CHFhNPaLavd/?igshid=1okp3vl7imkwt

- **لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الافتراضي العشرين عن بُعد:**

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها العشرين عن بعد برئاسة الآنسة ماريا خوري وعضوية كل من الدكتور حميد أحمد حسين والسيد عمار البناي والسيدة روضة العرادي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتثمين القرار الصادر عن معالي وزير الداخلية بشأن تشكيل لجنة للتحقيق في إصابة عدد من المودعات بمركز إيواء وإبعاد المحتجزات الأجنبيات بفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19). ووفقا للصلاحيات الممنوحة للمؤسسة بموجب قانون إنشائها، تم الاتفاق على القيام بزيارة ميدانية إلى المركز للاطلاع عن كثب على الإجراءات المتخذة في سبيل مواجهة جائحة كورونا، ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المحتجزات.

وبناء على ما رصدته اللجنة وما تلقته من طلبات مساعدة - في وقت سابق - متعلقة بجودة الطعام في سجن جو، تم التنسيق مع المسؤولين في وزارة الداخلية الذين أبدوا التعاون الفوري، حيث تم العمل على تحسين جودة الأطعمة المقدمة للنزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل، فضلا عن تنويعها وزيادة كمياتها، الأمر الذي تم التأكد منه خلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها المؤسسة الى المركز خلال وقت صرف الوجبات الرئيسية.

وتطرقت اللجنة الى التجاوب السريع الذي أبداه المعنيون في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لإنهاء إحدى حالات الشكاوى التي وردت للمؤسسة، والتي حملت في طياتها طابعا إنسانيًا، معربة عن تقديرها الكبير لهذا التجاوب والتعاون البناء.

من جانب آخر، استعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في

الفترة من 25 أكتوبر وحتى 19 نوفمبر من هذا العام، حيث تعاملت مع عدد (6) شكوى، وقدمت عدد (64) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (10) حالات عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (140) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها. كما ناقشت اللجنة الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة والمتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، تمهيدًا لمخاطبة الجهات المعنية بخصوص تلك الحالات .

وتدارست اللجنة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، لا سيما تلك المتعلقة بمخاطبة معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف لإفادته برغبة المؤسسة في تخصيص عدد من الوظائف للنزلاء الذين سيتم تطبيق أحكام القانون رقم (18) لعام 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وبما يتماشى مع الهدف الذي شرع من أجله القانون.

واختتمت اللجنة اعمالها بمناقشة عددًا من تقارير حضورها لجلسات المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها للوقوف على مجريات المحاكمة، والتأكد من توفير الضمانات القانونية.

وتفيد اللجنة بأن المؤسسة تتلقى الشكاوى عبر تطبيق الهواتف النقالة ((NIHR Bahrain، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)(30 نوفمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/Organisation/Committees/ComplaintsMeetings/30Nov2020.aspx

(5) اللقاءات والاجتماعات عن بعد مع الجهات المحلية والخارجية

وفي مجال الشراكة مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة، قامت المؤسسة بعقد عدد من اللقاءات التشاورية والاجتماعات عن بعد مع عدد من الوزراء والعاملين في السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، حيث بحثت هذا اللقاءات سبل تعزيز التعاون المشترك وخاصة فيما يتعلق بفيروس كورونا (كوفيد 19)، والاجتماعات هي كالتالي:

- **اجتماع عن بعد بين "وزيرة الصحة" و "رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان":**

عقد صباح يوم الجمعة 27 مارس اجتماع عن بعد بين سعادة وزيرة الصحة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح، ورئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الآنسة ماريا خوري، تم خلاله مناقشة الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة في الالتزام بتطبيق معايير حقوق الإنسان في مواجهة فيروس كورونا في أماكن العزل والحجر والفحص. وقدمت سعادة الوزيرة شرحًا كاملا عن أماكن العزل والحجر الصحي، والطاقة الاستيعابية والإجراءات الاحترازية بهذا الشأن. وكشفت الوزيرة أن الطاقة الاستيعابية والأعداد الفعلية تدل على عدم وجود أي اكتظاظ في الأماكن المحددة للعزل أو الحجر.

وأشارت رئيسة المؤسسة إلى تقدير المؤسسة التام للشفافية والوضوح الذي يتم التعامل به من خلال الكشف والإعلان المستمر عن أعداد الإصابات والمتعافين. وكما أكدت خوري أن

الإجراءات الاحترازية والوقائية في هذه الأماكن لا بد أن يتم فيها مراعاة حقوق الإنسان المختلفة وأهمها الحق في الصحة والحق في الحرية الشخصية.

ورحبت سعادة الوزيرة بخطة المؤسسة للقيام بزيارات ميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي تفعيلا لدورها الرقابي الوارد في البند (ز) من المادة رقم (12) في قانون إنشائها رقم (26) لسنة 2014، ومقابلة الطواقم الطبية وبعض المعزولين والمحجورين بهدف الحصول على رأيهم في الإجراءات المتخذة والاطلاع عن قرب على الرعاية الصحية المقدمة لهم، والخدمات المساندة بما يتناسب مع الاجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

وتثمن المؤسسة الجهود الإنسانية الوطنية الحثيثة التي يقودها صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، والنجاحات التي حُققت من خلال عمل الفريق الوطني لمكافحة هذا الفيروس، وتدعو جميع المواطنين والمقيمين الالتزام بالإجراءات الرسمية المتخذة والتوجيهات الصحية والوقائية الصادرة من اللجنة الوطنية والجهات المساندة لها.

كما تثمن المؤسسة الخطط البديلة والطارئة التي تقوم بها الحكومة والهادفة لضمان توفير الغذاء والرعاية الصحية لجميع المواطنين والمقيمين، مما يعكس اهتمام الدولة بالحق في الصحة والحق في الغذاء والماء، وتطبيق المراقبة الصحية وحماية الصحة العامة للجميع من دون أي انتهاك للحريات الشخصية.

ومن المتوقع ان تبدأ خلال الأسبوع القادم الزيارات الميدانية من قبل المؤسسة وذلك الى عدة مواقع مثل مركز الحد، ومقر الفحص في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات والذي تم تحويله إلى مركز متكامل لفحص القادمين إلى المملكة من خارج البحرين والمخالطين والمشتبه بإصابتهم بالفيروس والمستشفى الميداني في سترة، ومركز كبار السن في المحرق، والذي تم تكريسه لفحص القادمين من خارج مملكة البحرين، وتؤكد المؤسسة أن الهدف من الزيارات الميدانية هو لمتابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان فى إجراءات الفحص والعزل والحجر الصحي في مثل هذه الظروف الاستثنائية (28 مارس 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/28Mar2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والسفارة البريطانية يعقدان اجتماعًا عن بعد:**

عقدت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعًا عبر الاتصال الإلكتروني المرئي مع السيدة شيريل ايديس رئيسة قسم الشئون السياسية والإعلام والعلاقات العامة والسيد كريس ثومبسون رئيس قسم البرامج بالسفارة البريطانية بمملكة البحرين، وذلك في إطار التعاون الدائم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالسفارة البريطانية في المملكة.

وقدمت خوري نبذة عما قامت به المؤسسة من جهود خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين.

ونوهت رئيسة المؤسسة في ذات الوقت بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل لتحفظ حق الجميع في الصحة والتي راعت من خلالها حقوق الانسان حسب المعايير الدولية في ظل جائحة فيروس كورونا.

كما بحث الجانبان إمكانية استئناف بعض البرامج التدريبية عن بعد، وذلك تنفيذا لاختصاصات المؤسسة الوطنية في مجال تلقي الشكاوى وآلية التعامل معها (21 مايو 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/21May2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ يعقدان اجتماعًا عن بعد:**

عقدت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعًا عبر الاتصال الإلكتروني المرئي مع السيد كيرين فيتزباترك المدير التنفيذي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ، والبروفيسور كريس سيدوتي الخبير الاستشاري في المنتدى والسيدة بيب دارغن مستشارة تقييم القدرات في المنتدى، بحضور المستشار ياسر شاهين الأمين العام، وذلك في إطار التعاون بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية (APF).

وأشادت خوري بالجهود الاستثنائية التي يقوم بها منتدى آسيا والمحيط الهادئ لدعم المؤسسات الوطنية في ظل جائحة فيروس كورونا (COVID-19) والتي تتطلب تعاونًا وتكاتفًا دوليًا لمكافحة هذا الوباء.

وتطرقت إلى ما قامت به المؤسسة من جهود خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها والزيارات التي قامت بها إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي؛ للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها الجهات المعنية لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين، فضلا عن توزيع استبيانات لمعرفة رأي الأشخاص المحجورين والمعزولين صحيًا، وأيضا للكادر الطبي والخدمي المتواجد هناك، مشيرة الى انه سيتم اصدار تقرير قريبا حول نتائج هذا الاستبيان.

كما قدمت رئيسة المؤسسة موجزًا عما قامت الدولة من إجراءات وجهود كبيرة لمكافحة هذا الوباء، والتي راعت من خلالها حقوق الإنسان، وعلى رأسها العفو الملكي السامي عن 901 شخص، وتفعيل العقوبات البديلة والتي استفاد منها حوالي 1800 شخص، إضافة الى إنشاء عدد من مراكز للحجر والعزل الصحي، ومنح التصاريح اللازمة لإقامة مراكز خاصة للعزل والحجر الصحي المؤقت لمن يرغب في اللجوء اليها، كما تم تخصيص عدد من المدارس والمباني المؤقتة لتسكين العمالة ومنع اكتظاظها في أماكن سكنهم الحالية موضحة في ذات الوقت بأن المؤسسة تعمل على التأكد من عدم وجود اكتظاظ في سكن العمالة الوافدة. من جانبه، أوضح السيد فيتزباترك استعداد المنتدى لتقديم كل الدعم والمساندة للمؤسسة في تنفيذ أهدافها والقيام باختصاصاتها.

- **الوطنية لحقوق الإنسان تبحث تعزيز التعاون مع عدد من السفارات الأجنبية لدى المملكة:**

عقدت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعًا عن بعد مع سعادة السيدة باولا أمادي سفيرة جمهورية إيطالية، وسعادة السيد كاي بوكمان سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية، وسعادة السيد جيروم كوشارد سفير جمهورية فرنسا، المعتمدين لدى مملكة البحرين، بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، وذلك في إطار التعاون الدائم بين المؤسسة مع السفارات الأجنبية في المملكة.

وخلال الاجتماع، تطرقت خوري الى دور المؤسسة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال التنسيق المستمر مع وزارة الخارجية والسلطة التشريعية في شتى المواضيع ذات الصلة بهدف تعزيز وتنمية وحماية هذه حقوق الإنسان والعمل على ترسيخ قيمها ونشر الوعي بها، وضمان الإسهام بممارستها بكل حرية واستقلالية.

كما تطرقت خوري الى الجهود التي قامت بها المؤسسة في ظل جائحة فيروس كورونا لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات التي قام بها عدد من مفوضيها إلى مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين حسب المعايير الدولية، وتطرق الشاعر في ذات السياق الى الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف خلال موسم عاشوراء 2020 بهدف الاطلاع عن كثب على استمرار ممارسة النزلاء والنزيلات في تلك المراكز شعائرهم الدينية، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ولأنظمة ولوائح مراكز الإصلاح والتأهيل.

من جانبهم، أعرب أصحاب السعادة السفراء عن تقديرهم لما تقوم به المؤسسة من جهود حثيثة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، مشيدين في ذات الوقت بجهود المملكة في تعزيز السلام في المنطقة، مؤكدين على استعدادهم لدعم عمل المؤسسة بهدف تمكينها بما يدعم الجهود الرامية لتحقيق أهدافها (22 سبتمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/22Sept2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل القائم بأعمال السفارة الأمريكية:**

استقبلت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في مكتبها بمقر المؤسسة بضاحية السيف، السيدة مارغريت ناردي القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين، وذلك بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، حيث رحبت بها، واشادة بمستوى علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة.

وقدمت خوري نبذة عما قامت به المؤسسة من جهود خلال هذه الفترة لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى عدد من مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين، منوهتًا في ذات الوقت بالإجراءات

الاحترازية التي اتخذتها المملكة لتحفظ حق الجميع في الصحة والتي راعت من خلالها حقوق الانسان حسب المعايير الدولية في ظل جائحة فيروس كورونا.

من جانبها، عبرت السيدة ناردي عن تقديرها لما تقوم به المؤسسة الوطنية من جهود دؤوبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، واشادة في ذات الوقت بجهود المملكة في تعزيز السلام في المنطقة، متمنية لمملكة البحرين مزيدًا من دوام التقدم والازدهار (15 سبتمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/15Sep2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان تشارك في الاجتماع السنوي الـ25 لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ:**

شاركت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع السنوي الـ25 لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ الهادئ الذي عقد عن بعد من مقر المنتدى في مدينة سيدني بأستراليا، وعدد من اعضاء مجلس المفوضين والامين العام، وحضر الاجتماع أعضاء من جميع المؤسسات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. افتتحت السيدة روزالند كروشر رئيسة المنتدى رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في استراليا الاجتماع، ورحبت بالمشاركين ثم عُرض فيلم يوجز عمل المنتدى خلال العام الماضي.

وخلال مداخلتها، أوضحت رئيسة المؤسسة الدور الذي تقوم به المؤسسة في متابعة الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها المملكة في منع انتشار فيروس الكورونا (كوفيد-19) وتأثيرها على التمتع بحقوق الانسان، إضافة الى متابعة تأثيرها على تمتع العمالة الوافدة بحقوقها، واستعداد المؤسسة لمشاركة أعضاء المنتدى خبرتها في ذلك، وتقديم المساعدة وتبادل الخبرات، من أجل حصول الجميع على حقهم في الصحة والرعاية الطبية.

وتم خلال الاجتماع استعراض واعتماد ميزانية المنتدى، وعرض دور المنتدى في عضوية مكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق والانسان وحمايتها (GANHRI)، والاستعدادات لعقد الاجتماع السنوي للتحالف عن بعد في أكتوبر القادم، بعد تأجيل الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في مارس الماضي بسبب جائحة كورونا، والمشاورات الجارية لتحديد موعد عقد اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد (SCA) عن بعد وذلك قبل نهاية هذا العام.

ثم تم إجراء انتخابات لعضوية لجنة الحوكمة للمنتدى من المؤسسات الوطنية الحاصلة على الصفة الاعتمادية (ألف) والمكون من خمسة أعضاء، حيث قدّم كل مرشح نفسه وما يمكن أن يقدمه خلال السنتين القادمتين لدعم جهود وعمل المنتدى، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أستراليا السيدة روزالنداكروتشر برئاسة لجنة الحوكمة بمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بفترة ثانية، وفازت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في كوريا بمنصب نائب الرئيس، وفازت كل من اللجان الوطنية لحقوق الانسان في الهند وقطر ماليزيا بعضوية المقاعد الثلاثة بمجلس الحوكمة، واتفق الأعضاء على استضافة اللجنة الوطنية لحقوق والانسان في الهند للاجتماع السنوي القادم الـ26 للمنتدى في عام 2021، وكذلك المؤتمر العام الذي يعقد كل سنتين، وفي نهاية الاجتماع تم عرض فيلم توضيحي

للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل الإنساني (10 سبتمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/10Sep2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل نائب السفير البريطاني:**

استقبلت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة السيد ستيوارت سامرز نائب سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين، والسيدة شيريل ايديس رئيسة قسم الشئون السياسية والإعلام والعلاقات العامة بالسفارة البريطانية، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، حيث رحبت بهم، وأعربت عن تقديرها لما تقوم به السفارة البريطانية من دور مهم في تعزيز التعاون الثنائي في مجالات حماية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وخلال اللقاء بينت خوري الدور الذي قامت به المؤسسة الوطنية في ظل جائحة كورونا من تعزيز وحماية لحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق العمالة الوافدة بشكل خاص، عبر زياراتها الميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي، ومراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف، ومن خلال متابعتها الحثيثة للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة لمكافحة انتشار الوباء، وتأثيرها على التمتع بحقوق الانسان.

من جهته، أعرب نائب السفير البريطاني عن تقديره لما تقوم به المؤسسة من جهود في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمملكة البحرين، مؤكدا استعداد السفارة البريطانية لتقديم كل الدعم في سبيل قيام المؤسسة الوطنية بتحقيق أهدافها واختصاصاتها لتحقيق الأهداف المشتركة (14 أكتوبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/14Oct2020.aspx

- **مكتب مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الحادي والعشرين عن بُعد:**

عقد مكتب مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الحادي والعشرين عن بعد، حيث افتتحت رئيسة المؤسسة الاجتماع باستعراض جهود المؤسسة في المتابعة والتعامل مع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، وما قامت به من جهود في التأكد من تمتع الجميع بحقوق الانسان خلال هذه الفترة.

ومن ثم ناقش مكتب المجلس مشروع ميزانية المؤسسة للسنتين الماليتين 2021 – 2022، كما وتدارس مكتب المجلس إمكانية تفعيل ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة رقم (20) من قانون إنشاء المؤسسة والمتعلقة بمواردها المالية التي تمكنها من النهوض بأعبائها والمهام المسندة إليها على أفضل وجه، من قبول "التبرعات والمعونات غير المشروطة والمنسجمة وأهداف المؤسسة التي يقر مجلس المفوضين قبولها، وذلك وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة".

كما وتدارس المكتب ما تم بشأن تقارير المؤسسة الوطنية السنوية لعامي 2018 و2019، ومناقشة منهجية إعداد التقرير السنوي للمؤسسة للعام الحالي 2020.

واختتم مكتب المجلس اجتماعه بمناقشة مجريات الزيارة التي أجرتها المؤسسة إلى سكن عمال الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) والتي هدفت إلى الوقوف على أوضاع حقوق العمالة الوافدة والتأكد من توافر حقوقهم المكفولة لهم بموجب أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، ولا سيما في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة التي تشهدها مملكة البحرين والعالم أجمع في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وسيتم اعداد تقرير مفصل يتضمن توصيات المؤسسة بخصوص تلك الزيارة ورفعها الى الجهات المعنية، علما بأن عضوية هيئة المكتب تتكون من رئيس المؤسسة ونائبه ورؤساء اللجان النوعية والامين العام (18 أكتوبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CGew1AsMVVX/?igshid=t6w8a090jv1w

- **المؤسسة الوطنية حقوق الإنسان تشارك في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية:**

شارك كل من الآنسة ماريا خوري رئيسة #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان والسيد خالد الشاعر نائب الرئيس، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام، في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، وكذلك في فعاليات المؤتمر السنوي والتي أقيمت عن بعد، بمشاركة جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المجموعات الاقليمية الأربع: منتدى آسيا والمحيط الهادئ، والأوروبية، والأفريقية، والأمريكتين، والذي عقد في الفترة من 30 نوفمبر الى 4 ديسمبر 2020.

وخلال الاجتماع السنوي الذي افتتحه الدكتور فريدي انترايجو رئيس التحالف العالمي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في الاكوادور، تم اعتماد التقرير السنوي للتحالف العالمي لعام 2019 والتقرير المالي، والخطة الاستراتيجية للأعوام 2020-2022، كما تم عقد فعاليتين جانبيتين خلال أيام المؤتمر السنوي، وتمحورت حول "تبادل المعرفة والممارسات الجيدة: تنفيذ ولاية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووظائفها خلال جائحة كوفيد-19"، وقد أدارت الفعالية السيدة كاثرين بوكونجا، حيث افتتحها الدكتور فريدي انترايجو رئيس التحالف العالمي، وقدمت عددا من المؤسسات الوطنية لتجاربها ودورها خلال الجائحة.

وفي مداخلة لرئيسة المؤسسة، أوضحت خوري أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين كانت ولا زالت نشطة للغاية وتعمل على مراقبة حصول جميع المقيمين والمواطنين على الفحص والعلاج المناسبين، كما قامت المملكة بمراعاة حقوق العمال الوافدين بشكل استثنائي ويتم فحصهم وعلاجهم وتقديم جميع الخدمات الصحية بشكل دائم ومجاني، كما أوضحت بأن المؤسسة قامت بعدة زيارات معلنة وغير معلنة لمراكز الحجر والعزل الصحي، وقابلت عددا من أعضاء الكادر الطبي وكذلك المرضى، كما قامت بزيارة أماكن الاصلاح والتأهيل والاحتجاز وقابلت عددا من النزلاء والموقوفين حيث اطلعت على الاجراءات التي تتخذها الجهات المعنية لمنع انتشار فيروس الكورونا، كما قامت بعدة زيارات الى عدد من مساكن العمال الأجانب واطلعت على الاجراءات الصحية التي يتخذها أصحاب الأعمال لتوفير بيئة آمنة وصحية لهم، وخلال الاجتماع تم إرسال رابط التقرير الخاص بجهود

المؤسسة الوطنية خلال جائحة كوفيد-19 – والموجود على الموقع الالكتروني للمؤسسة إلى جميع المشاركين، حيث أشادت منسقة الاجتماع بمداخلة رئيسة المؤسسة والتقرير المرسل وشكرت المؤسسة على جهودها وما تقوم به في سبيل التأكد من تمتع الجميع بحقوق الانسان خلال الجائحة. وتستمر فعاليات المؤتمر السنوي بعقد فعالية ثانية بعنوان: " تغير المناخ: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان". (6 ديسمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CIcpeMTLoyB/

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل سكرتير أول مندوبية الاتحاد الأوروبي**

استقبل السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، السيد أنجلوس لينوس سكرتير أول بمندوبية الاتحاد الأوروبي المعتمدة لدى مملكة البحرين والمقيمة في الرياض، بمناسبة زيارته الرسمية لمملكة البحرين، وذلك في مقر المؤسسة بضاحية السيف، حيث رحب به، واشاد بمستوى علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين ودول الاتحاد الأوروبي الصديقة، وما تشهده من تطور ونماء في مختلف المجالات، معربا عن تقديره للجهود الطيبة التي يبذلها مندوبي مندوبية الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات بين الجانبين لكل ما من شأنه تطوير العمل الحقوقي وإرساء مبادئ احترام حقوق الإنسان وصون كرامته.

وقدم نائب الرئيس خلال الاجتماع نبذة عن عمل المؤسسة ودورها ضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، واستراتيجية وخطط عملها، مشيرا إلى أن المؤسسة هي جهة مستقلة تتمتع بشخصية قانونية مستقلة ماليًا وإداريًا وتمارس مهامها بحرية وحيادية تامة في كل ما يعنى بحقوق الإنسان.

كما استعرض نائب الرئيس جهود المؤسسة في ظل جائحة كورونا لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات المعلنة وغير المعلنة التي قام بها عدد من مفوضيها إلى مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين حسب المعايير الدولية، فضلا عن الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف خلال موسم عاشوراء 2020 بهدف الاطلاع عن كثب على استمرار ممارسة النزلاء والنزيلات في تلك المراكز شعائرهم الدينية، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ولأنظمة ولوائح مراكز الإصلاح والتأهيل.

من جانبه، أعرب سكرتير أول مندوبية الاتحاد الأوروبي عن تقديره لما تقوم به المؤسسة من جهود حثيثة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، مشيدا في ذات الوقت بجهود المملكة في تعزيز السلام في المنطقة (8 ديسمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/8Dec2020.aspx

- **مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الثاني والعشرين عن بعد:**

عقد مكتب مجلس المفوضين اجتماعه الثاني والعشرين عن بعد برئاسة الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة وعضوية نائب الرئيس ورؤساء اللجان النوعية الدائمة وبحضور الأمين العام، حيث أشاد بإحراز الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل، لجائزة أول مؤسسة إصلاحية في الشرق الأوسط في مجال التنفيذ والامتثال لبروتوكولات الصحة والسلامة والنظافة الدولية ضد فيروس كورونا، التي أطلقتها الشركة الفرنسية (BUREAU VERIT) المختصة بمعايير الجودة العالمية، حيث أكد مكتب المجلس أن هذا الإنجاز يضاف الى إنجازات مملكة البحرين على مستوى التميز في المؤسسات الإصلاحية، وأن هذه الجائزة إنجاز إداري على ما تتميز به المؤسسات الإصلاحية من قدرات وامكانات ورغبة صادقة في تطوير العمل في ضوء مساعيها المستمرة إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة في الأداء الذي يراعى من خلاله احترام حقوق النزلاء.

ومن ثم استعراض المكتب جهود المؤسسة الوطنية في متابعة والتعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، تماشيًا مع التعليمات الصادرة من الجهات المختصة في البلاد لمواجهة هذا الفيروس وللحد من انتشاره.

وناقش مكتب المجلس تقارير عدد من الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، ومساكن العمال، وذلك بهدف التثبت من مدى تمتع النزلاء أو العمال فيها بحقوقهم الأساسية، حيث تم اعتمادها وسيتم مخاطبة مسؤولي مراكز الإصلاح وأصحاب الشركات التجارية بخصوص ما تم رصده خلال تلك الزيارات وما انتهت إليه المؤسسة من توصيات.

وتدارس المكتب آخر المستجدات المتعلقة بميزانية المؤسسة للسنتين المالتين 2021 – 2022، والتي تم رفعها من قبل الحكومة الى مجلس النواب، وأهمية أن يكون للمؤسسة موارد مالية كافية تمكنها من القيام بأعمالها وأداء دورها الوارد في قانون الانشاء، كما استعرض مكتب المجلس المنهجية المقترحة لإعداد وكتابة التقرير السنوي لعام 2020 والذي سيكون مخصصا لجهود المؤسسة ودورها فى متابعة الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها المملكة لمنع اتشار فيروس الكورونا (13 ديسمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/Organisation/CommissionerSchedule/sched2/13Dec2020.aspx

- **مجلس المفوضين بالوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الخامس عشر عن بعد:**

عقد مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الاعتيادي الخامس عشر عن بعد برئاسة الآنسة ماريا خوري، وفي بداية الاجتماع رفعت رئيسة وأعضاء المجلس أسمى آيات التهاني وأصدق التبريكات لمقام حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وشعب البحرين المخلص بمناسبة العيد الوطني المجيد وعيد الجلوس ويوم الشهيد البحريني، وأوضحت أن مملكة البحرين شهدت في عهد جلالة الملك المفدى العديد من الإنجازات على مختلف الصعد والتي شكلت علامة بارزة في تاريخ مملكتنا بما تحقق لها من مكاسب حقوقية وسياسية وتنموية، وأسهمت في تحقيق الحياة الكريمة في ضوء نهج جلالته الإصلاحي، ذلك النهج الذي كان جلالته رائداً فيه من رواد الإصلاح الشامل ليس في المنطقة وحسب، بل من رواد الإصلاح في أرجاء الوطن العربي كافة.

ومن ثم تم الاستماع إلى نبذة عن أعمال اللجان النوعية الدائمة بالمؤسسة، قدمها كل من رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة، ورئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، فضلا عن موجز عن عمل

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة حول الشكاوى الواردة للمؤسسة والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وحضور جلسات المحاكمات، وما اتخذ بشأنها من إجراءات، علما بأن مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة تعامل خلال الفترة من أكتوبر وحتى ديسمبر 2020 مع عدد (335) حالة عبر الخط الساخن، تنوعت بين شكاوى وطلبات مساعدة جدد، أو مراجعات عن شكاوى وطلبات مساعدة تم تقديمها في وقت سابق.

واستعرض المجلس جهود المؤسسة الوطنية في متابعة الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها المملكة لمنع انتشار فيروس الكورونا (كوفيد – 19)، وما قامت به المؤسسة من جهود في التوعية بحقوق الانسان خلال هذه الفترة، كما قام المجلس خلال اجتماعه باعتماد تقارير عدد من الزيارات التي قامت بها المؤسسة مؤخرًا إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، وبعض دور الرعاية الصحية وعدد من مساكن عمال الشركات الكبرى في المملكة، بهدف التثبت من مدى تمتع النزلاء أو العمال فيها

بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب القوانين المحلية والدولية ذات العلاقة، وسيتم مخاطبة الجهات المسؤولة بخصوص ما تم رصده خلال تلك الزيارات وما انتهت إليه المؤسسة من توصيات.

كما ناقش مجلس المفوضين منهجية إعداد التقرير السنوي لعام 2020، حيث تم اعتماد أن يخصص تقرير هذا العام لجهود المؤسسة في متابعة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس الكورونا، وما قامت به خلال فترة هذه الجائحة في التأكد من تمتع الجميع من مواطنين ومقيمين بحقوقهم، كما تم أيضا اعتماد تقرير أعمال الأمانة العامة للمؤسسة للربع الثالث من هذا العام.

كما تم استعراض مقترح عقد المؤسسة لفعالية الطاولة المستديرة حول واقع التعليم عن بعد بين الواقع والمأمول، والتي من المقرر عقدها عن بعد في يناير القادم، حيث ستكون من ثلاث جلسات، ستكون الجلسة الأولى حول واقع التعليم عن بُعد في مملكة البحرين، يتم فيها التركيز على التعليم عن بُعد في ضوء التدابير التي تتخذها مملكة البحرين لمواجهة انتشار فيروس كورونا، وإبراز جهود الجهات الرسمية المعنية، والجلسة الثانية ستتمحور حول التعليم العام والخاص ودوره في مواجهة التحديات المتعلقة بانتشار فيروس كورونا، والجلسة الثالثة الأخيرة حول الواقع والمأمول للتعليم عن بُعد في ظل انتشار فيروس كورونا، حيث سيتم دعوة عدد من الجهات الرسمية ومسؤولي الجامعات والمدارس العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

واختتم المجلس أعمال الاجتماع باستعراض مشاركة المؤسسة في عدد من الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية خلال الفترة الماضية (15 ديسمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/Organisation/CommissionerSchedule/sched1/15Dec2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل الرئيس السابق للجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية:**

استقبلت الآنسة ماريا خوري رئيسة #المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان، المستشار محمد جمعة فزيع عضو لجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة سابقا، بحضور الأستاذة لطيفة الجلاهمة مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، حيث أهداها نسخة من كتابه بعنوان "منظومة حقوق الإنسان ونظامها القانوني في جامعة الدول العربية."

وأثنت خوري على ما تضمنه الكتاب من معلومات قيمة حول المنظومة الحقوقية لجامعة الدول العربية ونظامها القانوني، معربة عن شكرها على هذا الإهداء المتميز، مشيدة في ذات الوقت بما يقوم به المستشار فزيع من جهود لإثراء الساحة الحقوقية، ومتمنية له دوام التوفيق والنجاح (27 ديسمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CJTAMEqLXxY/?igshid=8nt3rgx1iw45

(6) المشاركة في الفعاليات التدريبية

حرصت المؤسسة على الحضور والتمثيلين المحليين والخارجيين في المحافل الإقليميّة والدولية ذات الصلة بعملها واختصاصاتها من خلال مشاركتها في عدد من المحاضرات وورش العمل والدورات التدريبية وبخاصة فيما يتعلق بفيروس كورونا (كوفيد 19)، والفعاليات التي شاركت بها المؤسسة هي كالتالي:

- **رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة عبر الإنترنت حول تأثير فيروس كورونا على الاتجار بالأشخاص:**

شاركت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ندوة عبر الإنترنت نظمها مكتب المفوضية الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول تأثير فيروس كورونا (كوفيد 19) على الاتجار بالأشخاص والتي شارك فيها عدد من رؤساء وأعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم.

وناقشت الندوة تأثير الوباء الحالي على الاتجار بالأشخاص، وكيفية معالجة آثار الوباء على ضحايا الاتجار من قبل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، فضلا عن المتطلبات الأساسية لتدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص القائمة على حقوق الإنسان.

وخلال مداخلتها، أشارت خوري إلى أن العمالة الوافدة والمهاجرة هي من أكثر الفئات عرضة لجريمة الإتجار بالأشخاص، وأن مملكة البحرين تتصدى لهذه الظاهرة بكل حزم من خلال الجهات المعنية (هيئة تنظيم سوق العمل ووزارة الداخلية) ووضع الحلول والآليات المناسبة لمكافحة كافة أوجه الاتجار بالأشخاص.

كما نوهت خوري بالإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها المملكة التي تحول دون تفشي الفيروس بين فئة العمالة الوافدة وبما يحول دون وقوعهم ضحايا لهذه الجريمة، لتحفظ حق الجميع في الصحة والتي راعت من خلالها حقوق الانسان حسب المعايير الدولية في ظل جائحة فيروس كورونا، مشيرة في الوقت ذاته الى ان مملكة البحرين حققت للعام الثاني على التوالي الفئة الاولى بتقرير الخارجية الامريكية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

من جانب آخر، أشاد في وقت سابق مدير عام المنظمة الدولية للهجرة السيد انطونيو فيتورينو بجهود مملكة البحرين في تصحيح أوضاع 17000 من العمال الوافدين المخالفين، كأحد أفضل الممارسات الدولية للتعامل مع ازمة كورونا وتأثيرها على حركة العمالة (1 يونيو 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/1June2020.aspx

- **مشاركة المؤسسة في محاضرة "حقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية" والتي قدمها الدكتور مال الله الحمادي عضو مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.**

https://www.instagram.com/p/B_CeSW_AFiK/?igshid=1hmq67p8kroca

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في حلقة نقاشية حول "مستقبل التربية والتعليم في المنطقة العربية":**

شاركت السيدة وداد الموسوي عضو مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية حقوق الإنسان في حلقة نقاشية عبر الإنترنت حول "مستقبل التربية والتعليم في المنطقة العربية"، نظمته الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان، حيث شارك فيها ممثلي وممثلات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية لطرح واقع وإشكاليات التعليم، وتقديم توصيات لمستقبل التعليم 2050.

وخلال مشاركتها، تحدثت السيدة وداد الموسوي عن الإجراءات والقرارات التي اتخذتها مملكة البحرين لضمان استمرار العملية التعليمية في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، وجهود كافة المؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب في المملكة للتفاعل الإيجابي وبما يتناسب مع متطلبات الظروف الحالية في ظل جائحة «كوفيد-19».

وخلال الحلقة النقاشية تم التطرق الى أهم التحديات التي تواجه التربية والتعليم في المنطقة، إلى جانب المقترحات للتطوير، كما ركز اللقاء على محاور رئيسية تتناول عملية إعادة التفكير في مفهوم ومقاييس التنمية والتطور، علاوة على صياغة رؤى جديدة للتربية في وقائع متعددة والمعرفة كصالح عام عالمي، وإعادة رسم أطر التربية والتعليم، بالإضافة إلى إتباع منهاج إنسانية للتعليم والتنمية، فضلاً عن شرح لمبادرة اليونسكو العالمية والهيئة الدولية رفيعة المستوى لإعادة تصور مستقبل التربية والتعليم بحلول عام 2050 (6 يوليو 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/6July2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة عن بعد حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوقات الأزمات:**

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في رئيستها الآنسة ماريا خوري، والدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام، في الندوة التي عقدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة حقوق الإنسان) عن بعد، والمتعلقة بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوقات الأزمات، بمشاركة عدد من رؤساء وممثلي المؤسسات والمجالس والمفوضيات والهيئات واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

وناقشت الندوة الجهد القائم على مستوى جامعة الدول العربية للوقوف عند التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد - 19)، وآليات إرساء دعائم تجاوز الأزمة من خلال عملية تشاركية تشمل الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع

المدني والقطاع الخاص والباحثين الأكاديميين، علاوة على الجهات الإقليمية والدولية الشريكة.

وقدمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين نبذه عن دورها خلال جائحة كورونا عبر مشاركتها في توعية وتثقيف المواطنين والمقيمين بأهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية، بالإضافة الى الزيارات الميدانية التي تقوم بها بشكل دوري لمراكز الإصلاح والتأهيل والعزل والحجز الصحي، فضلا عن موجزا حول التوسع في تطبيق العقوبات البديلة التي قامت به المملكة.

كما تم تقسيم الندوة الى محورين، حيث تطرق المحور الأول الى برامج التوعية والتثقيف وبناء القدرات، وتم التركيز على الدور التثقيفي والتوعوي للمؤسسات الوطنية، إضافة الى واقع التدريب وتبادل الخبرات لدى تلك المؤسسات في مجال إدارة الازمات، فيما تطرق المحور الثاني الى الأفاق المستقبلية، وآلية التنسيق وتقاسم الأدوار بين السلطات الرسمية وما تتخذه من تدابير، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وباقي الجهات ذات العلاقة (8 يوليو 2020).

https://www.instagram.com/p/CCYVa6_M_sK/?igshid=1jnttysxjywka

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان تشارك في ندوة أبعاد حقوق الانسان وتجارب المؤسسات خلال جائحة كورونا:**

شاركت الانسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان وعدد من أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام في الندوة التي عقدت عن بعد حول: "أبعاد حقوق الإنسان خلال جائحة فيروس الكورونا :(COVID-19) دور وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" والذي نظمها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان (GANHRI) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، والمفوضية السامية لحقوق الانسان (OHCHR)، والبعثة الدائمة للنرويج والبعثة الدائمة لأستراليا في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، حيث تمت مناقشة أدوار وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة الآثار المترتبة على حقوق الإنسان وجائحة فيروس الكورونا، ومقارنتها بالنتائج الأولية للبحث الذي أجراه التحالف العالمي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان (29 سبتمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/29%20Sept2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في الملتقى الثالث للاتحاد البحريني لذوي الإعاقة:**

#المؤسسة_الوطنية_لحقوق_الإنسان في الملتقى الثالث للاتحاد البحريني لذوي الإعاقة عبر تقنية الاتصال المرئي، والذي نظمه الاتحاد البحريني لذوي الإعاقة بمشاركة عدد من الجهات الرسمية بمملكة البحرين والمختصين بهذا الشأن.

وخلال الملتقى قدمت الأستاذة أماني أحمد الحداد باحث بوحدة الشؤون القانونية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ورقة عمل بعنوان: التشريعات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، ودور المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في حماية وتعزيز حقوقهم، حيث تناولت فيها أبرز التشريعات الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتسليط الضوء على دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويهدف الملتقى إلى معرفة أهم التحديات والعقبات والاحتياجات الخاصة بذوي الإعاقة وذلك للعمل عليها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة (17 نوفمبر 2020).

https://www.instagram.com/p/CHsUFRHL6yO/?igshid=dkwsnnnp8kyq

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم فعالية «إنجازات مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان» بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان**

بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فعالية حول «إنجازات مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان» عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك لتسليط الضوء على تميز مملكة البحرين في التعامل مع أزمة فيروس الكورونا (كوفيد 19)، والجهود الوطنية لدعم تقدم المرأة البحرينية، فضلا عما جسَّدته مملكة البحرين من قيم السلام والتسامح والانفتاح على الآخر ودور إعلان مملكة البحرين 2017 في نبذ خطاب الكراهية.

افتتحت الفعالية الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتأكيد على ما تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، من أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي بيت للخبرة والمشورة، وأنها وُجدت لأجلكم، فردا فردا ومن أجل هذه الأرض الطيبة، ولتساهم في ضمان تمتع كافة المواطنين والمقيمين بحقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين، مؤكدة في ذات الوقت على أهمية تضافر جميع الجهود من أجل السعي نحو ترسيخ حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها تحقيقًا للهدف الذي أنشأت من أجله المؤسسة، و لجعل ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة للجميع.

وخلال الفعالية التي ادارتها، أوضحت خوري بأن الهدف من تنظيم هذه الفعالية هو ترجمة المبادئ والقيم التي يحملها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى مبادرات للتنمية والبناء الذي يحفظ للإنسان كرامته وأمنه، بالإضافة إلى تعزيز السياسات والممارسات الإنمائية والقيم الدائمة المتمثلة في المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية لضمان تحقيق ما يصبو إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من خلال تضافر الجهود وتحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين جميع الشركاء سواء من الجهات الوطنية أو الدولية المعنية بحقوق الإنسان، لتمكين الإنسان من ممارسة حقوقه والتمتع بها من دون أي تمييز.

وتحدث سعادة الدكتور وليد المانع وكيل وزارة الصحة، خلال المحور الأول من الفعالية عن تميز مملكة البحرين من خلال كفاءة الجهود الوطنية المبذولة والإحساس بالمسؤولية في التعامل مع أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19)، تطرق من خلاله الى القيادة السياسية الحكيمة في الادارة والتنسيق والتعاون بين القيادة للجائحة ومختلف الجهات، آليات السيطرة على الجائحة، بناء القدرات، العلاجات وتطوير اللقاحات، بالإضافة الى استدامة الخدمات الصحية الأساسية.

فيما تحدث سعادة السيد عزالدين المؤيد مستشار شؤون المجلس الأعلى للمرأة، عن الجهود الوطنية في مجال استدامة تقدم المرأة البحرينية، خلال المحور الثاني من الفعالية.

أما المحور الثالث والأخير، فقد استعرض الشيخ الدكتور مجيد العصفور عضو مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، من خلاله قيم السلام والتسامح في إعلان مملكة البحرين 2017 ودوره في نبذ خطاب الكراهية.

وفي ختام الفعالية، تقدمت خوري بالشكر والعرفان على الجهود الحثيثة والاعمال الدؤوبة لجميع الجهات التي ساهمت في بناء منظومة متكاملة يقوم أساسها على احترام الإنسان وحقوقه وحرياته العامة، وأضافت: "كلنا نعمل يدًا بيد لنشيد صرح الوطن ليعلو بناؤه وترتقي مؤسساته وميادينه وتتألّق بنجاحاته معالمه، لتبقى راية الوطن براقة في شتى مجالات الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية."

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة واختصاصاتها في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق إقامة المحاضرات والدورات التدريبية والتثقيفية لكافة شرائح المجتمع في الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وقد شارك فيها شارك فيها ممثلي الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، بالإضافة الى عدد من مؤسسات المجتمع المدني، فضلا عن رئيس وأعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (15 ديسمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/15Dec2020.aspx

(7)تنظيم الفعاليات التدريبية المتعلقة بجائحة كورونا

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة عن بُعد حول حقوق الطفل في ظل جائحة كورونا للكادر التعليمي بمدرسة الشيخة حصة للبنات:**

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة بعنوان "حقوق الطفل في ظل جائحة كورونا" لعدد من أعضاء الكادر التعليمي لمدرسة الشيخة حصة للبنات عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك تماشيا مع الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة لمكافحة انتشار فيروس الكورونا من خلال تجنب الاختلاط والتجمعات والاجتماعات والعمل على التباعد الاجتماعي.

وقدمت كل من الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والأستاذة لطيفة الجلاهمة مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالمؤسسة شرحا مفصلا عن مفهوم وتقسيمات وخصائص حقوق الطفل والمبادئ الأساسية في المواثيق والاتفاقيات الدولية، كما تم استعراض دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فضلا عن جهود مملكة البحرين في مجال الرعاية الصحية والنفسية للأطفال في ظل جائحة كورونا.

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتفعيلا لدورها في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بمملكة البحرين بشكل عام، وحقوق الطفل بشكل خاص (7 سبتمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/Activities/7Sept2020.aspx

- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم طاولة مستديرة تحت عنوان: «التجربة البحرينية ودورها في تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة في ظل جائحة كورونا»**

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان طاولة مستديرة بعنوان: «التجربة البحرينية ودورها في تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة في ظل جائحة كورونا» عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك لتسليط الضوء على أثر جائحة كورونا على العمالة الوافدة وجهود وتكاتف الجهات المعنية في مملكة البحرين للتعامل معها بما يتناسب مع مكانة البحرين المتقدمة في حماية حقوق الانسان بصفة عامة والحق في الصحة للجميع بصفة خاصة شارك فيها ممثلي الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، بالإضافة الى عدد من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

خلال الفعالية التي أدارها الدكتور بدر محمد عادل رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة – عضو مجلس المفوضين، تم التطرق إلى دور المؤسسة في ظل جائحة كورونا، ومناقشة أثرها على العمالة الوافدة والجهود التي قامت بها الجهات ذات الصلة في المملكة للتعامل معها. كما تم التطرق إلى النظم المتعلقة بسكن العمال والشروط الواجب توافرها تفاديا للاكتظاظ وايجاد البيئة الصحية المناسبة مستقبلا.

وقد سلطت الفعالية الضوء على أهم التحديات التي تواجه العمالة الوافدة في ظل انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومناقشة أفضل السبل لتفعيل الشراكة مع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، بالإضافة الى علاقة الإجراءات الاحترازية المتخذة على التمتع بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق العمالة الوافدة بشكل خاص.

وخلصت فعالية الطاولة المستديرة التي احتضنتها المؤسسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات الهادفة الى إيجاد الحلول للتحديات التي تواجه العمالة الوافدة في ظل الجائحة كمتابعة أوضاعهم ورفع مستوى ادراكهم بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، بالإضافة إلى عمل دراسات استقصائية وميدانية عن القطاعات والعمال الأكثر تضررًا.

وعلى هامش الفعالية، ثمنت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما قامت به مملكة البحرين من إجراءات وجهود كبيرة لمكافحة هذه الجائحة، والتي راعت من خلالها حقوق الإنسان بشكل عام للمواطنين والمقيمين على حد سواء دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، منوهة بدور المؤسسة في متابعة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس الكورونا وتأثيرها على التمتع بحقوق الانسان، فضلا عن قيامها بزيارات ميدانية إلى سكن العمالة الوافدة للتأكد من أن طبيعة المعيشة ونوعية السكن تعكس مدى تطبيق الإجراءات الاحترازية، مؤكدة في ذات الوقت على استعداد المؤسسة لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة وتقديم المساعدة وتبادل الخبرات، من أجل استمرار حصول الجميع على حقوق الإنسان كافة (29 سبتمبر 2020).

http://www.nihr.org.bh/News/29Sept2020.aspx